



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد 50 • ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



الجولان سوري

رغم أنف الولايات المتحدة!

[07]

الافتتاحية

العد التنازلي

لعودة الجولان... بدأ

أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم السبت الفائت، قراراً يُعيد التأكيد على الهوية السورية للجولان المحتل، وذلك من بين تسعة قرارات جميعها تدين الكيان الصهيوني.

من المعروف أنّ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، هي قرارات غير ملزمة، وليس جديداً شبه الإجماع الذي يدين الكيان الصهيوني سنوياً عبر الجمعية العامة بما يخص احتلال الجولان، ولكن الجديد هذه المرة هو أنّ الولايات المتحدة بدلت سلوكها الذي التزمت به سنوات طويلة «الامتناع عن التصويت»، إلى التصويت برفض القرار، لتقف منفردة إلى جانب «إسرائيل»، في حين امتنعت 14 دولة عن التصويت، وصوتت لمصلحة القرار 151 دولة... فكيف يمكن تفسير هذا التبدل، خاصة وأن القرار ليس ملزماً ما دام صادراً عن الجمعية العامة وليس عن مجلس الأمن؟

إنّ قائمة الأزمات التي تمر بها الولايات المتحدة، بدءاً من دولاها، ومروراً بعلاقاتها مع خصومها، وليس انتهاء بعلاقاتها مع حلفائها، باتت طويلة إلى ذلك الحد الذي لم يعد ممكناً معه جمعها وتنفيدها في مكان واحد. ولكن المجدي دائماً، هو الوقوف على المخطط الملموس الذي تسعى من خلاله للخروج من تلك الأزمات، وكلمة السر المفصولة هي دائماً وأبداً: «الفوضى الخلاقة».

وفي إطار هذه الفوضى، يمكن تسجيل المعالم الأساسية التالية:

منع حل الأزمة السورية عبر ضرب الجميع بالجميع، وعبر سلسلة من الخطوات المتزامنة «منع إنهاء النصرة في إدلب بذريعة الحفاظ على وقف إطلاق النار، محاولة ضرب العلاقة الروسية التركية، محاولة ضرب الكرد الممثلين في الإدارة الذاتية مع الكرد غير الممثلين فيها، ومحاولة ضرب الكرد جميعهم ببقية السوريين عبر نفخ الأوهام في رؤوس البعض، الإيحاء باحتمال صفقة مع الحكومة السورية لإخراج إيران مقابل تسهيلات لإعادة الإعمار، منع تشكيل اللجنة الدستورية أو تشكيلها ضمن تركيبة تشابه جنيف، حيث يسيطر من لا يريدون الحل وصولاً لنسف القرار 2254، وبالتأكيد إعادة إحياء داعش وتمديدتها ما أمكن...»

محاولة إحداث توترات إضافية في عدة دول عربية كبرى، على رأسها السعودية ومصر، باستخدام الوسائل كافة، بما فيها داعش، والضغط للحد الأقصى لتسريع تشكيل «ناتو عربي»، مهمته الدفاع عن الكيان الصهيوني.

إنّ تصويت الجولان، وضمن هذا السياق، يعبر عن أمرين على قدر كبير من الأهمية: أولاً: الولايات المتحدة لم تكن مصدر اطمئنان وثقة بالنسبة للجميع بما في ذلك حلفاؤها، ولكنها منذ بضعة سنوات بدأت بالعمل بطريقة شبه علنية على نقل أزماتها نحوهم، بما في ذلك تفجير بلدانهم وتفتيتها إن أمكن، ولم يعد أمام حكومات عديدة، أياً تكن درجة رجوعيتها، وفي إطار الدفاع عن النفس، سوى أن تتصمد على الولايات المتحدة، التي لن يكون بعيداً اليوم الذي تعتمد فيه على أصوات دول مجهرية من طراز الدول التي امتنعت عن التصويت في قرار الجولان.

ثانياً: ولأن الحلفاء يتمردون، لم يبق للولايات المتحدة سوى التمرکز على داعشها الأساسيين: داعش، والكيان الصهيوني الذي يعاني ضعفاً مزمناً تعزز بعد هزيمته الأخيرة في غزة، فهؤلاء فقط هم الحليف الموثوق لواشنطن في عالم اليوم.

إنّ تصويت واشنطن المتهالكة ضد سورية الجولان، لا تعني في العمق سوى أنّ الجولان المحتل ليس سورياً فحسب، بل وأنّ العد التنازلي لعودته القريبة إلى الوطن الأم، قد بدأ!

شؤون محلية



صدر الحكم
بؤاد الكتاب الجامعي

15

شؤون اقتصادية



موازنة 2019
700 مليار إضافية

12

ملف «سورية 2018»



انطباعات شعبية
عن الحل السياسي

05

شؤون عمالية



عبودية الأجر

02

عبودية الأجر



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



ارتفاع جديد للدولار يعني إفقاراً أكيداً

تتصاعد يوماً بعد يوم حدة الهجوم على لقمة الفقراء وحاجاتهم الضرورية، التي أصبح تأمينها والحصول عليها يحتاج إلى إمكانات لا طاقة لهم ولا قدرة لديهم على توفيرها، ولو كانت بالحدود الدنيا، بسبب التحالف غير المقدس القائم بين أطراف قوى النهب داخل وخارج جهاز الدولة، الذين انتفخت بطونهم وجيوبهم إلى ما لا نهاية، مستفيدين من تلك السياسات التي تُيسر لهم نهبهم عبر الإجراءات الحكومية المنحازة لصالحهم، وترك الشعب السوري بأغلبيته الفقيرة، يصارع وسط هذا الموج العاتي من الاستغلال والاحتكار.

في الأونة الأخيرة، ارتفع سعر الدولار، ومع ارتفاعه بدأت التبريرات المختلفة لهذا الارتفاع، ولكن المحصلة أن الفقراء من الشعب السوري هم من دفعوا فاتورة الارتفاع الأخير للدولار، بالرغم من التصريحات الحكومية التي تنفي انعكاس الارتفاع على أسعار المواد المختلفة وخاصة الحاجات الضرورية اليومية.

الحكومة، تدعي حرصها «إعلامياً» على تأمين ما يحتاجه الشعب السوري من مستلزمات وضروريات العيش، والتجار، يدعون حرصهم أيضاً، وكلا الطرفين شريكان في جوع الفقراء وقلة حيلتهم في تأمين حاجاتهم، عبر السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، وهي تؤمن الغطاء القانوني لاستمرار فقر الفقراء واغتناء الأغنياء، عبر الاعتماد على التجار باستيراد المواد الأساسية ومستلزمات الإنتاج بدلاً من حصرها بالحكومة، والتي يقوم التجار بتزوير وثائق الاستيراد للحصول على الدولار والمضاربة فيه، مما عزز من قدرتهم على التحكم الكلي بالأسواق.

الليرة، هي إحدى رموز السيادة الوطنية المفترض الدفاع عنها وحمايتها، من الانتهاكات التي تتعرض لها من الأطراف المختلفة، والدفاع عنها يتطلب تصعيد المواجهة مع السياسات الاقتصادية القمعية/ الجديرة، التي فتحت البلاد بالطول والعرض، أمام الرساميل المضاربة والاستثمارات متعددة الجنسيات، إن أي دفاع عن مصلحة العمال، ينبغي أن يستند أيضاً للدفاع عن الليرة السورية، بالضغط من أجل اتخاذ موقف حاسم وحازم تجاه السياسات الحكومية النكدية، ووقف المضاربات بالدولار على حساب الليرة السورية، والدفاع عن الإنتاج الوطني، وتشغيل المعامل بالتكافل والتضامن مع العمال أصحاب المصلحة الحقيقيين، من أجل زيادة وتطوير الإنتاج السلعي بأشكاله المختلفة مستفيدين من الميزات المتنوعة للاقتصاد السوري الصناعي والزراعي، وعدم تركه يموت سرياً كما يرد له، الأمر الذي يعني تحسناً حقيقياً في الموارد والإمكانات التي ستجعل زيادة الأجور زيادة فعلية، تلبي متطلبات المعيشة التي تدنت كثيراً، مع السياسات الحكومية وتجار الأزمة.

■ ياسر التلي

وثمة آخرون يشيرون إلى بعض نقاط التشابه بين امتلاك أو توظيف شخص، ويوسعون معنى المصطلح ليشمل نطاقاً واسعاً من علاقات التوظيف في بيئة اجتماعية هرمية بخيارات عمل محدودة، مثلاً: العمل عند شخص تحت التهديد بالموت جوعاً، الفقر أو العار الاجتماعي.

التشابهات ما بين عمالة الأجر والاستعباد أضحَ عنها في زمن شيثرون. تم توضيح تلك التشابهات من لدن مفكرين لاحقين، أمثال: برودون وماركس، خصوصاً بحلول الثورة الصناعية، كما كان مصطلح عبودية الأجر مستخدماً على نطاق واسع خصوصاً من قبل المنظمات العمالية خلال منتصف القرن التاسع عشر، بيد أنه استبدل تدريجياً بالمصطلح الأكثر براغماتية، «أجر العمل» مع نهاية القرن نفسه.

فكرة أن ثمة تشابه بين أجر العمل وبين الرق، بدأ الحديث عنها في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر من قبل المدافعين عن الرق «في الأغلب في الولايات الجنوبية في الولايات المتحدة»، ومن جانب المعارضين للرأسمالية، والذين كانوا منتقدين للرق.

كان المدافعون عن العبودية، الذين كانوا غالباً من الولايات الأمريكية الجنوبية، يجادلون بأن العمال كانوا «أحراراً فقط بالاسم» ولكنهم عبيد المجهود المضني الأبدي»، وبأن عبيدهم كانوا في حال أفضل «من أوضاع العمال في الولايات الشمالية»، وضَّح فكرة عبودية الأجر الفيلسوف وعالم الاقتصاد، كارل ماركس، الذي وصف عبودية الأجر أنها تقليل من شأن الوجود والاستقلال الفردي،

وذلك ببنايهما على فكرة سلطنة الجسد والحرية وسبغ الطابع المادي البحت عليهما.

يقول ماركس: يباع العبد، البروليتاري مجبر على ذلك يومياً وكل ساعة. العبد الفرد، ملكية السيد الواحد، لا يخشى على وجوده، مهما كان ذلك الوجود بائساً، من أجل مصلحة السيد. البروليتاري الفرد، هو ملك الطبقة البرجوازية بأكملها، وهي الطبقة التي تشتري عمله فقط إذا كان أحد أفرادها يحتاجه، والبروليتاري ليس لديه وجود آمن. هذا الوجود مكفول فقط لطبقة ككل. العبد خارج المنافسة البروليتاري في خضم المنافسة ويعيش تغلباتها كافة.

المؤيدون لفكرة أن أجور العمل مشابهة للرق، حاججوا بأن:

– بما أن العبد هو ملك لصاحبه، قيمة العبد للمالك هي أعلى من قيمة العامل الذي قد يستقيل، أو يسرح من العمل، أو يستبدل. مالك العبد، لهذا السبب، لا يسرح أو يطرد العبيد مثل عمال الأجور. يمكن لعبد الأجر أن يتضرر بتكلفة ضئيلة أو حتى بدون تكلفة بالمرة. يقوم صاحب العبد باستثمار أكبر من حيث مبلغ المال الذي يصرفه على عبيده. لهذا السبب، في أوقات الكساد الاقتصادي، لا يمكن، من منطلق اقتصادي، طرد العبيد كما يسرح عادة بعض العمال.

هناك العديد من الإستراتيجيات والنضالات المتبناة من عبيد الأجور، التي أسفر عنها ما يمكن تسميته بالنقابات، مراكز الضمان الاجتماعي التي تستطيع الحد من الظلم الناتج عن عبودية الأجر.

– بخلاف العبد، يستطيع عبد الأجر أحياناً أن يختار رئيسه، ولكنه لا يستطيع أن يبقى بدون رئيس. أسوأ خيار بالنسبة لعبد الأجر، هو: إما العمل

عند رئيس أو مواجهة الفقر أو الموت جوعاً. بشكل غير مباشر، السجن، الضرب، الإهانات، وعقوبات أخرى، هي ما يمكن أن يواجهه أي عامل يحاول النجاة بدون العمل مع رئيس، ومثال ذلك: عمال يحاولون إدارة مصنع رأسمالي، أو زرع وحصد الأطعمة من الأرض التي يمتلكها الرأسماليون. عندما يرفض عبد أن يعمل، ثمة عدد من العقوبات قد تنزل به، من الضرب، إلى الحرمان من الطعام، على الرغم من أن بعض ملاك العبيد «العقلايين» مارسوا تحفيزاً إيجابياً للوصول إلى أفضل النتائج بدلاً من خسارة استثمارهم وذلك بقتل عبد ثمين.

– تاريخياً، كان نطاق الوظائف والمواقع المشغولة من قبل عبيد عاملاً بعمومية ذلك النطاق المشغول من قبل الأحرار، مما يشير إلى بعض التشابهات بين الرق وعبودية الأجور. التشابهات ما بين عبودية الأجر والرق، كانت قد لوحظت من لدن العمال أنفسهم، على سبيل المثال، «فتيات لويل ميل»، وهن نساء عاملات في مصانع نسيج في ولاية ماساتشوستس في أمريكا، اللاتي بدون أية معرفة بالراдикаلية الأوروبية، استنكرن «الانحطاط والخضوع» المتمخضين عن النظام الصناعي الناشئ، وأكدن بأن «أولئك العاملين في المطاحن يجب أن يملكوها». وكن قد عبرن عن تلك الأفكار في إحدى أغنياتها التي غنيها في إضراب عام 1836: «ليس من المحزن، أن ترسل فتاة جميلة مثلي إلى المصنع لا أستطيع أن أكون أمة، ولن أكون أمة لأنني أعشق الحرية» وشجبت المناضلة العمالية الأمريكية «إيما جولدمان» «عبودية الأجر، بالقول: «الفرق الوحيد هو أنكم عبيد ولستم عبيداً سوداً»

البروليتاري الفرد
هو ملك الطبقة
البرجوازية
بأكملها وهي
الطبقة التي
تشتري عمله
فقط إذا كان أحد
أفرادها يحتاجه

الأزمة الرأسمالية تصعد الحراك العمالي



جاء في مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية «إن حزب الإرادة الشعبية المستند إلى قناعة علمية بأسباب هزائم النصف الثاني من القرن العشرين، التي لم تكن إلا انسداد أفق تاريخي مؤقت في وجه الحركة الثورية العالمية وانفتاح مؤقت لأعدائها.. ومستندة إلى يقين علمي بأن الأزمة الرأسمالية العظمى، التي تنبأت بها منذ أيامها الأولى، ستغلق الأفق التاريخي نهائياً أمام الرأسمالية العالمية، وبالمقابل فإنها ستفتح الأفق التاريخي واسعاً أمام الحركة الثورية».

■ عادل ياسين

مع انفجار الأزمة الرأسمالية العالمية وتعمقها ووصولها إلى الإنتاج الحقيقي، بدأت تظهر في المراكز الرأسمالية الرئيسة والطرفية بوادر لحراك شعبي واسع، تطبعه الطبقة العاملة بطابعها، كونها المحرك الأساس لهذا الحراك، لتتضمن إليه قطاعات واسعة من المتضررين بمصالحهم، كاساتذة الجامعات والثانويات وطلاب الجامعات وقطاعات أخرى لها دور مفصلي في الحياة العامة، كالأطباء والمهندسين.

كانت تعيش الطبقة العاملة في المراكز الرأسمالية حالة يطلقون عليها الرفاه الاجتماعي، اضطرت إليها القوى الرأسمالية، وهي تنازلات منها نتيجة وجود قطب آخر ينافسها، يعبر عن المصالح الجذرية للطبقة العاملة ويقدم لها مستوى عالياً من الرفاهية والمعيشة الكريمة، هذا الموضوع حرك النضال العمالي والنقابي، وفرض على الرأسمال بالتالي تنازلات مهمة للطبقة العاملة، على حساب كثير من الشعوب

التي كانت في مركز النهب الإمبريالي لثرواتها ومواردها، باعتبار موارد هذه الشعوب بقرة حلوب تدر المليارات لقوى النهب الرأسمالي.

ولكن هذا الرفاه الاجتماعي المؤقت لم يعد موجوداً مع تفجر الأزمة الرأسمالية، وأخذ الهجوم الواسع على مكتسبات الطبقة العاملة يتعمق بالأشكال كلها في المراكز والأطراف والدول التابعة اقتصادياً، ومنها: الهجوم على أجورها وحقوقها الديمقراطية ومستوى معيشتها، الذي تأثر كثيراً بالضرائب

تسعى إليه الحكومات الأوروبية من أجل التخفيف من أزمته المستعصية على الحل، والتي وصلت إلى طريق مسدود. إن الطبقة العاملة التي استطاعت انتزاع حقوقها الديمقراطية والاقتصادية في ظل توازن دولي للقوى في مراحل سابقة، ستتضمن من الدفاع عن حقوقها المختلفة مع التغير الجديد في ميزان القوى، الذي لم تعد الإمبريالية الأمريكية وحلفاؤها القطب الوحيد في هذا العالم.

الجديدة المفروضة، ليس هذا فحسب، بل تجري الآن عملية تغيير واسعة لقوانين العمل والمعاشات التقاعدية، كما جرى في فرنسا، الأمر الذي أدى إلى نزول مئات الألوف من العمال إلى الشارع، رافضين لتلك القوانين وفي مواجهة مباشرة مع قوى القمع. الآن، تتجدد الدعوات في بلدان رأسمالية «مراكز وأطراف» عديدة للنزول إلى الشارع، وفي هذه المرة أيضاً الطبقة العاملة تقود هذا التحرك، في مواجهة قانون الخصخصة الذي

الطبقة العاملة



المغرب - طرد النقابيين

شهدت مدينة طنجة المغربية طرد أعضاء مكتبين نقابيين تابعين للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مباشرة بعد التأسيس.

ففي شركة «صوفيا» المتخصصة بالخياطة، تم تأسيس المكتب النقابي يوم 28 أيلول ليتم طرد المكتب يوم 10 تشرين الثاني، وفي شركة «دلفا» المتخصصة بتصنيع الأسلاك المعدنية، تأسس المكتب النقابي يوم 9 أيلول ليتم طرد المكتب يوم 8 تشرين الثاني، وتتقاطع الشريكتان في تشديد التضييق على العمل النقابي قبل عملية الطرد التعسفي.

إثر هذا الطرد التعسفي للعمال في الشريكتين سارعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتنظيم عدت احتجاجات أمام مقرات الشركتين، كما عقدت لقاءً مع المعنيين بمقر النقابة في طنجة يوم 10 تشرين الثاني، مع تنظيم قافلة تضامنية.



الجزائر - تأخر الأجور

نفذ أكثر من 600 عامل وموظف في جامعة الجزائر، إضراباً عن العمل يوم 14 تشرين الثاني كما اعتصموا أمام البوابة الرئيسية للجامعة.

ورفع المحتجون شعارات داعية إلى تسوية مشكلة تأخر الأجور ومطالب أخرى معطلة، محمّلين المسؤولية لأمين عام الجامعة، وأكد العمال عزمهم على التصعيد من خلال شن إضراب دوري يستمر إلى غاية الاستجابة للمطالب كافة، مشيرين في تصريحات إعلامية إلى أن الراتب الشهري لبعض العمال ومنهم موظفو الأمن لا يتجاوز حدود 17 ألف دينار، أي: أنه لا يكفي لتغطية احتياجات عائلاتهم لتزيد من معاناتهم مشكلة تأخير صرفه في وقته المحدد من معاناتهم.



العراق - تصاعد الاحتجاجات

تصاعدت احتجاجات عمال العقود المؤقتة والأجور اليومية بوزارة الكهرباء في أغلب محافظات البلاد هذه الأيام، احتجاجاً على الانتهاكات التي يتعرضون لها، والمتعلقة بعدم تطبيق الحد الأدنى للأجور البالغ 350 ألف دينار، وعدم شمولهم بقانون الضمان الاجتماعي، أو أي قانون تقاعد آخر، وكذلك احتجاجاً على تعرضهم لحوادث وإصابات عمل أدت غالبيتها إلى الوفاة والإعاقة، علاوة على الحرمان من الإجازات مدفوعة الأجر وغيرها من الانتهاكات. وقد عبر الاتحاد العام لنقابات عمال العراق ببيان له يوم 14 تشرين الثاني، عن تنديده ومساندته لهذه الشريحة العمالية، والتي يبلغ عددها 42 ألف عامل في وزارة الكهرباء فقط. ودعا لاحترام القوانين والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الحكومة العراقية.



رومانيا - عمال المترو

توقفت شبكة مترو أنفاق العاصمة الرومانية بوخاريسست عن العمل لمدة ساعتين، يوم 15 تشرين الثاني، بعدما هدد موظفو المترو بعمل إضراب شامل حال عدم تنفيذ مطالبهم، وفشل المحادثات التي دارت بينهم وبين إدارة المترو.

ويطالب اتحاد عمال المترو بزيادة الأجور بنسبة 42% بينما وافقت الإدارة على 17% فقط. فيما هدد رئيس اتحاد العمال بعمل إضراب شامل الأسبوع المقبل إذا لم تنفذ مطالبهم، ووصف وزير النقل الروماني ما قام به العمال بعملية الابتزاز.

الجدير بالذكر أن عمال المترو يتقاضون قرابة الـ 2000 دولار شهرياً، كما يستخدم شبكات المترو بالعاصمة قرابة مليون شخص يومياً.

القطاع غير المنظم بوابة للاستغلال /2/



من أول السطر

■ نبيل عكام

صديقك من صدقك

الحريات الديمقراطية النقابية هي إحدى الأسس الضرورية في حياة العمال وحياتهم ومنظماتهم النقابية، فكلما اتسعت هذه الحريات وتوطدت ازدادت النقابات قوة وصلابة في الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم، وعلى رأسها حقوق العمال المتعلقة برفع مستوى حياتهم ومعيشتهم بما يوازي هذا الغلاء المستشري في البلاد.

إن رفع الأجور لمستوى متوسط المعيشة، ومحاربة الفساد الكبير والتهب والغلاء، هي ليست قضية العمال فحسب، بل هي قضية وطنية بامتياز. وهذا الواقع الذي نشهده اليوم يوضح لنا يوماً بعد يوم أن هذه القوى تزداد أرباحها من سرقة كل شيء في البلاد، وحتى سرقة أحلام العمال والفقراء كافة.

إن عمال القطاع الخاص قوة لا يستهان بها من حيث العدد ومستوى الوعي الذي تملكه، من خلال معاناتها مع أرباب العمل. لذلك لا بد أن يكون التنظيم النقابي فاعلاً بما يكفي في الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم، بالوسائل كافة التي أجازتها الاتفاقيات العربية والدولية وكذلك الدستور السوري. فغالبا عمال القطاع الخاص يعملون في ظل ظروف عمل رديئة، فهم محرومون من تدابير الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية، وكذلك ضعف أجورهم وعدم تسجيلهم لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية. وهذا لا يعني أن عمال قطاع الدولة أفضل حالاً منهم، فهم شركاء لعمال القطاع الخاص في الكثير من القضايا.

إن الحركة النقابية ليست مجرد هيئات نقابية ينحصر نشاطها في مجال الخدمات النقابية البسيطة من مساعدات إنسانية صحية واجتماعية على أهمية ذلك، أو الوساطة بين العمال وأرباب العمل سواء الخاص أو الدولة. بل هي تملك كل الإمكانيات اللازمة والضرورية لتكون الممثل الحقيقي لكل العمال، كما ينص على ذلك قانون التنظيم النقابي، وكما تسعى إلى ذلك الهيئات النقابية المختلفة.

صديقك من صدقك لا من صدقك هذا ما يقوله المثل الشعبي، والعمال هكذا، فهم دائماً مع من يصدقهم القول والفعل، ولمن يتصدى للدفاع عن حقوقهم، فالمظلمة النقابية لا تستطيع فرض احترامها لدى العمال وارتباطها بهم وارتباطهم بها إلا بقدر ما تقوم به فعلاً في الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم كافة. وبمقدار ما تتعزز قوة العمال وحركتهم النقابية، يتضاءل نفوذ قوى رأس المال والفساد والتهب المختلفة. إن المعركة القادمة هي الأكثر ضراوة مع أعداء شرسين ووقحين.

تقدر نسبة العاملين في القطاع غير المنظم بحوالي 60% من قوة العمل العاملة في سوق العمل، منها حوالي 56% يعملون في قطاع الزراعة حسب تقديرات منظمة العمل العربية والمركز السوري لبحث السياسات لعام 2002 و 2010 ويتضمن القطاع غير المنظم إضافة إلى ما ذكرنا آنفاً العديد من الأنشطة الاقتصادية وهي:

■ نبيل عبد الفتاح

– قطاع الخدمات: منها خدمات النقل المختلفة من سائقي حافلات نقل الركاب الجماعي الخاصة المختلفة داخل المدن وبين المحافظات، وسائقي التاكسي العامة والشخصية في المعامل والشركات، وأغلبهم لا يعرفون النقابات إلا من خلال بعض الرسوم المفروضة عليهم عندما يريدون الحصول على وثيقة ما، أو تجديد رخصة قيادة مركباتهم، أما النقابة فهي – بالنسبة لها – مصدر دخل مالي مهم؟

تجري في هذا القطاع أعمال المضاربة والوساطة على السلع المختلفة، وكذلك أيضاً يتضمن هذا القطاع العمال الذين يعملون في الأسواق التجارية المتعددة، من البسة جاهزة وأقمشة ومواد غذائية وغيرها، إضافة إلى مندوبي المبيعات للشركات ووكلائها. وهؤلاء العمال لا يعرفون أية نقابة يمكن تمثيلهم أو يلجؤون إليها من أجل حقوقهم وتحسين ظروف عملهم، من ساعات عمل طويلة، وأجور متدنية، وإجازات سنوية، وأعياد رسمية، ومن الجدير ذكرهم أيضاً عمال القطاع الصحي في المشافي والمراكز الصحية الخاصة وعمال شركات النظافة الخاصة أيضاً.

– قطاع البناء والإنشاء: ويتضمن هذا

القطاع عمالاً يمارسون مهناً عديدة منها: الذهان والكهرباء، وعمال الصحة وعمال الحدادة والنجارة، إضافة إلى أعمال الباطون المختلفة من طيانة وغيرهم، وهؤلاء العمال ليسوا أفضل حالاً من عمال النقل، فهم لا يسجلون أو ينتسبون إلى النقابة إلا عندما يريدون الحصول على شهادة مهنية، وينتهي تواصلهم مع النقابة بانتهاء حصولهم على هذه الشهادة، وكذلك النقابة ينتهي تواصلها معهم بتسديد العامل رسوم الانتساب المطلوبة، وأصبح رقماً في تعداد النقابة.

– العمالة الموجودة في القطاعات الخاصة المنظمة، والتي لا يتم التصريح عنها للجهات المعنية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وغير مسجلين لدى التأمينات الاجتماعية والتنظيم النقابي إن وجد في هذه الشركة أو تلك. لقد شهد القطاع غير المنظم توسعاً كبيراً في أواخر القرن الماضي، وذلك مع البدء غير المعلن باتجاه سياسات اقتصاد السوق الليبرالية، وازداد انتشاراً وتضخماً مع الإعلان وتطبيق هذه السياسات بشكل واضح وصريح، وبدأت الحركة النقابية تفقد دورها الوظيفي اتجاه حقوق العمال عندما رفعت شعار نحن والحكومة فريق عمل واحد، مما عمق الفجوة التي يجب

ردمها بين العمال والنقابات، وذلك بعودة النقابات إلى دورها الوظيفي الحقيقي بالدفاع عن حقوق العمال كافة، سواء في قطاع الدولة أو القطاع الخاص المنظم وغير المنظم. لا شك أن معرفة القطاع غير المنظم وإدماجه وتنظيمه ضمن الاقتصاد الوطني، تعتبر من المهام الأساسية لبناء اقتصاد حقيقي ينهض بالمجتمع ويرفع نسبة النمو التي ستعكس في كل مجالات الحياة في البلاد. ومن المفروض أن يكون للحركة النقابية دور محوري، وهي تستطيع أن تلعب إن أرادت من خلال: – المساهمة في سن التشريعات التي تحمي العاملين في القطاع غير المنظم تمهيداً لتحويلهم إلى قطاع منظم. – تنظيم العمال في هذا القطاع وتمثيلهم تمثيلاً حقيقياً والدفاع عن حقوقهم ومطالبهم باستخدام كل الأدوات النضالية الضرورية، التي ضمنها وصانها الدستور وأقرتها موثائق العمل الدولية والعربية، وهذا يساهم في توعية العاملين في القطاع غير المنظم والمنظم أيضاً، ويشجعهم على الانتساب إلى النقابات ويسهل عملية الاندماج في القطاع المنظم عندما يرى العمال هذا الدور الذي تلعبه النقابة من أجل حقوقهم.

إن معرفة القطاع غير المنظم وإدماجه وتنظيمه ضمن الاقتصاد الوطني تعتبر من المهام الأساسية لبناء اقتصاد حقيقي

انطباعات شعبية عن الحل السياسي



بدأ الحديث عن حل الأزمة منذ اندلاعها، وما زال الحديث عنه مستمراً حتى اللحظة، ولكن بعيداً عن طاوولات الحوار والمؤتمرات والاتفاقيات، سنحاول هنا عرض التصورات المبدئية التي يمكن رصدتها من الشارع السوري عن رؤية الناس للحل، وموقفهم من الحل السياسي تحديداً.

■ رشا النجار

الأزمة أو على الأقل «بدا 50 سنة لتتحل» فقد ضاق السوريون ذرعاً بما آلت إليه أحوالهم على الصعد كافة. إلا أن وجود هذا المزاج لا ينفي تجاوزه مع انطباعات أخرى، أحياناً لدى الأشخاص ذاتهم. فالسوريون أصبحوا يعلمون أن سورية، لم تصل إلى نقطة اللاعودة، وأن «تسوية» ما تقترب... ويأتي هذا تحديداً بعد انحسار المعارك في مناطق واسعة، وقرب انتهاء مجمل المظاهر المرتبطة بالعنف في الأزمة السورية. عدا عن الحديث في العام الحالي عن عودة اللاجئين، والمؤشرات العديدة حول مدد الخدمة العسكرية وغيرها من الانفراجات التي خلقت بصيص أمل جديد لديهم.

لا ينفي أحد أن «حلاً سياسياً» هو الحل الوحيد للأزمة السورية، وأنه سيجري، ولكن يختلف السوريون فيما بينهم بالتصورات حول طبيعة هذا الحل. حيث تلعب وسائل الإعلام وما تحمله من مواقف سياسية في خلفيتها، دوراً كبيراً في توجيه الرأي العام الشعبي كل بما يخدم مصالحه.

فالبعض يرى أن هذا الحل ليس سوى «اقتسام كعكة»، أو «صفقة دولية». والبعض الآخر يرى أن الحل سيكون انتصاراً لطرف على آخر، و«تسوية بروتوكولية» بعده، وعودة الأمور إلى نقطة الصفر سياسياً، وإلى مرحلة ما قبل الأزمة... وبالعوم يظهر موقف يجعل عموم السوريين، يشعرون أن التسوية السياسية في بلادهم، هي مسألة

تتباين مواقف السوريين السياسية حول رؤيتهم لحل الأزمة، وتتطور هذه المواقف وتتغير تبعاً لتغيرات الظروف. ولكن الجامع بينها كلها هو إرادة هؤلاء بحل الأزمة والخلص منها بأقل الخسائر الممكنة. فبعدما كان الفرز «مؤيداً - معارضاً» هو «الموضة» الدارجة في بدايات الأزمة في ال 2011، وبعد تدوّل الأزمة وعسكرتها ووصولنا لمستوى «الكارثة الإنسانية»، أصبح التماهي بين هذين «الضدين» كبيراً لدرجة يصعب الفصل بينهما بسهولة. فلم تعد مسألة تحديد الموقف السياسي لهما ضمن هذه الثنائية مهماً بالقدر الذي يهتم السوريون بالخلص من هذه الأزمة، ربما تستطيع القول: إن مقولة عامة تسود لدى السوريين اليوم فحواها: «يا عمي، ما عاد بدنا شي، بس بدنا تخلص هالأزمة».

كيف يرى السوريون هذا الحل؟

عند طرح هذا السؤال على السوريين قد يجيبك أحدهم مستهزئاً: «عليك أن تسألني إن كنت أرى وجود حل أصلاً وبعدها أجيبك كيف أرى هذا الحل». ليس مستغرباً وجود هذا المزاج بين شرائح مختلفة، فبعد مضي ثماني سنوات أزمة، وحدث سلسلة من العرقلات على طريق الحل، وتزايد أعداد ضحايا الأزمة بين مشردين ونازحين وشهداء و... إلخ، يجد السوريون أنفسهم في حلٍّ من أمرهم أمام هذا الواقع المأساوي، فيخيل إليهم بالأل حل لهذه

المزاج الشعبي العام، فلا نستطيع أن نتعامل معه كمعطى ثابت، فكما ذكرنا فإن هذا المزاج خاضع لجملة التغيرات التي تحدث هنا وهناك. وهو سيشهد انعطافة تدريجية، مع كل تجربة سياسية اجتماعية يخوضها السوريون.

إن من حق السوريين أن يشعروا بأن المسيرة طويلة، للوصول إلى أوضاع وبيئة يشعرون بها، بانتهاء الخط، وتراجع الأزمة، وبداية السير للأمام. فانتهاج المعارك، هو بداية الطريق، نحو معركة سياسية واسعة، للوصول إلى حالة التغيير المطلوبة: التغيير الجذري والشامل... ذلك الذي يؤمن لكل سوري أن يشعر أنه قادر على بناء بلاده ودفعها للأمام. بلاداً يعمل لأجلها، فتعطيه: استقراراً ومعيشة وكرامة.

لا ترتبط بهم، ولن يكونوا فاعلين فيها، بل منفعلين فقط...

ولكن الجميع يدرك، أن المرحلة القادمة وتحديد ما بعد انتهاء العنف والمعارك والمخاطر، ستكون مرحلة سياسية بامتياز... ويظهر هذا من الانطباعات التي تتحدث عن كم المشكلات، والاستحقاقات، الاقتصادية والاجتماعية والتنمية التي ظهرت خلال الأزمة، وستطفو على السطح بشكل كبير، وتتحول إلى أولويات بعدها. حيث لن يكون بمقدور أي طرف سياسي أن «يتلوى وراء المعارك»، وستتحول الحاجات الملحة للناس إلى وقائع، والحرمان العام، إلى وقائع ضاغطة، تجعل من غير الممكن أن يكون ما بعد الأزمة كما ما قبلها...

ولكن، إذا أردنا أن نكون دقيقين في تحديد

أمريكا وجنودها «على شفا جرف هار»!

بفصل المتشددين، وعزلهم، واستعادة ترابط الأراضي السورية وسيادتها، ومن ثم أنشأ اتفاق سوتشي، حيث أقرت اللجنة الدستورية خطوة عملية للتسوية السياسية ودفع القرار 2254. وكل هذا جرى دون الغرب.

إن جهد الترويك يهدد الهدف الأمريكي، بإطالة الأزمة. بل وبمهد لخروج الغرب من المعركة السورية ومن التسوية بشكل نهائي. ويسعى لإنجاح نموذج لتثبيت وتطوير شكل إقليمي لحل الأزمة السورية ضمن خطة إعادة مركز ثقل الحل بجميع أبعاده السياسية والعسكرية إلى الداخل السوري.

على العموم، ليس بجديد كل ما يحصل ابتداءً من الأفعال الأمريكية وانتهاءً عند أفعال جنودها الصغار، وتبقى هنا الحقيقة الأساسية التي تثبت الوقائع العنيدة يوماً بعد يوم، هي انعدام القدرة الأمريكية على فرض خيارات جديدة لها في المنطقة، الأمر الذي يتبعه ويتممه الفشل في تثبيت النفوذ الحالي - حتى لشهور ربما - في ظل التراجع اللحظي المستمر، والأمر الذي يكمله ويختمه انعدام أي دور لأمريكا في سورية...

فإذا ما كان مجمل الدور السياسي للولايات المتحدة في سياق الأزمة السورية، موضع تساؤل اليوم، فهذا يعني أن كل ما يتم الحديث عنه: من «سياسة جديدة»، أو «اندماج التنظيمات»، أو «استمرار وجود القوات»... كله يتحول إلى ضباب مصطنع، لشدّ عصب ما تبقى من «المرتبطين بالعزم الأمريكي»!

إمكانية حقيقة للولايات المتحدة بأن تفرض وجودها بالقوة، لأنها بالأصل موجودة في بيئة معادية، ومدمجة بالفوضى، ويمكن مع أي رفع للتوتر في منطقتها أن تتحول إلى هدف عسكري سهل. والولايات المتحدة غير قادرة على تحمل خسارتها سياسياً ولا حتى عسكرياً، فهي ورقة «وحيدة لأمها»، وعلى سبيل التهكم، فالعرف في قانون التجنيد العام يجعلها معفية من الخدمة أصلاً!

دلالات الحدث؟!

إن تحرك التنظيمين في هذا التوقيت بالذات يحمل دلالات عديدة؛ فمن ناحية أولى: هو سعي لتقويض تطبيق الاتفاق الحاصل بين روسيا وتركيا في سوتشي. ومن ناحية ثانية، إن المنطقتين اللتين يعمل بهما التنظيمان في إدلب وشرق الفرات هما آخر مواضع التوتر العسكري في سورية. وهذه المناطق بالتحديد لن تجري فيها عمليات أية حلول جديدة إلا بحصول أعلى مستويات التنسيق الروسية - التركية. الأمر الذي تسعى الولايات المتحدة لاستهدافه، بل ونسفه.

لأن التنسيق الروسي - التركي، هو مفصل مهم في الترويك التي أنشأت اتفاق أستانا... وهو قد أتى كردة فعل، على عرقلة الغرب والأمريكان لاتفاقات الهدن ووقف إطلاق النار سابقاً. وأنشأ إطاراً إقليمياً للتسوية السياسية في سورية، أنجز مهمات عديدة: في إنشاء مناطق خفض التصعيد، واستكمالها



■ احمد علي

يتراقف الحديث السابق مع تصعيد جديد يحمل لواءه كل من تنظيمي «داعش» و«النصرة»، ويتضمن تحركاً عسكرياً لـ «داعش» في شرق الفرات، وما تلاه من استهداف «النصرة» للمنطقة منزوعة السلاح، والخرق المستمر لوقف إطلاق النار...

غايات التصعيد؟!

ما سبق يوضح حقيقة دور قوى الإرهاب في إعادة إنتاج وتوليد الفوضى، الأمر الذي يحصل في هذه الأثناء لغايتين مترابطتين؛ الأولى: هي خلق المبرر من جديد لاستمرار الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. والثانية: تأخير الحل السياسي قدر المستطاع

تدور اليوم أحداث
مصدرها الجانب الروسي
عن معطيات تشي
بإمكانية حدوث انضمام
«داعش» إلى تنظيم
«القاعدة» تحت وطأة
الضعف والتراجع لكلا
التنظيمين، وهي إن
كانت ما تزال مجرد
أحاديث حتى اللحظة...
إلا أنها تحمل دلالة
على النقطة الحرجة
التي وصلت إليها «أداة
الإرهاب» بعد الهزائم
الكبيرة التي تعرضت
لها في المنطقة، والتي
تتطلب محاولة دمج
القوى لعل وعسى تجدي
شيئاً.

الإدارة الذاتية وسؤال الشرعية



تحاول القوى المهيمنة في شمال شرقي البلاد، ومنذ بداية الأزمة البحث عن شرعية التمثيل الأحادي لتلك المناطق. اعتمدت هذه التجربة على بنى متنوعة، ما بين عسكرية ومدنية، ومرت بمحطات عديدة، واستخدمت تسميات ذات دلالات مختلفة: إدارة ذاتية- فيدرالية- روج آفا- وحدات حماية الشعب- قوات سورية الديمقراطية... آخر ما طرح في هذا السياق، مفهوم ملتبس، وحمال أوجه، وهو «اللامركزية الديمقراطية».

■ عصام حوج

إن تقييماً موضوعياً لتجربة تيار الإدارة الذاتية، يجب أن ينطلق من كلية الظاهرة، وتشابك وتفاعل عناصرها أنفة الذكر خلال السنوات السابقة، ومآلاتها واحتمالات تطورها اللاحق، وفي هذا السياق يمكن ملاحظة عدة إشكاليات في هذه التجربة:

أولاً: مرافعة سينة في قضية عادلة

الأصل في تجربة الإدارة الذاتية، هو وجود مسألة كردية تتعلق بخصوصية الكرد السوريين، والتي هي بالفعل مشكلة قائمة، وتحذ وطني أمام السوريين لتقديم بديل عن سياسات التمييز القومي المزممة، وما أنتجته من تراكمات واحتقانات. المطب الذي وقع فيه تيار الإدارة الذاتية هو اللجوء إلى حلول أحادية الجانب، ومن طرف واحد دون توافق السوريين، وهو ما لن يؤدي إلى نتيجة حقيقية في حل المسألة الكردية في سورية، بل على العكس من ذلك سيؤدي إلى تعقيدها أكثر فأكثر، وسيقدم المبررات للتيارات الشوفينية، الرسمية منها والمعارضة، للاستمرار بسياسات إنكار الوجود، ويحول المسألة الكردية إلى عامل توتر بدلاً من حلها في إطار عملية التغيير الوطني الديمقراطي.

ثانياً: وهم القوة

من السمات الأساسية البارزة التي تحكممت بالعقل السياسي للقائمين على تجربة الإدارة الذاتية، هي وهم القوة الذي أصبح دافعا دائماً لمحاولات فرض الأمر الواقع، والتحدث بلغة الاستعلاء؛ فحتى الأمس القريب كان هذا التيار يمانع في المشاركة بالحل السياسي «إلا إذا كان وفد المعارضة بقيادته»، ولم يتورع أحد قادة هذا التيار عن القول بأن

قواته ستصل إلى «دمشق ودعرا» لفرض نموذجها الديمقراطي، حتى تبين بأنه غير قادر حتى على حماية عفرين.

إن استمرار هذا الوهم يؤدي إلى توريث التيار في دوامة الصراع الدولي، كونه مستمداً من التنسيق مع الأمريكي، خاصة وأن ميزان القوى الدولي يميل في عكس مصلحة الأمريكي، ورغم أن واشنطن خلت الكثير من حلفائها في السنوات الأخيرة.

من الإجحاف تجاهل الدور البارز لهذه التجربة في مقارعة الإرهاب الداعشي، والتضحيات الكبيرة التي قدمت على هذا الطريق، وبنفس الوقت ينبغي عدم الاتكاء على تلك التضحيات وصولاً إلى المتاجرة بها، كما يجري أحياناً، في تسويق مواقف وسياسات خاطئة، أوفي تبرير القرارات الارتجالية غير المفهومة «القطاع التعليمي مثلاً»، أو في احتكار القرار، وتشكيل بنى إدارية وسياسية مقولبة، أو التغطية على الفساد المتفشى، أو لتبرير الوجود الأمريكي، والسعي لاستبقائه في سورية، وغيرها من التراكمات التي تمنع تحويل تلك التضحيات إلى انتصارات سياسية حقيقية تساهم في بناء سورية الجديدة.

رابعاً: في ملعب التجاذب

وضع تيار الإدارة الذاتية نفسه في ملعب التجاذب الدولي والإقليمي حول المسألة السورية: «الجميع بحاجة لنا»، واستند إلى ذلك في اللعب على التناقضات الدولية، حتى جاء الدرس البليغ من عفرين، حيث لم تنفع الوعود الأمريكية، سواء تلك التي فوق الطاولة أو التي تحتها، ولا المحاولات البائسة لابتزاز الطرف الروسي، وباتت زيادة الوزن النوعي للمسألة الكردية سلة

على طاولة الأزمة، وترى ذلك التيار يحاور النظام، ويتجاهل القرارات الدولية ذات الصلة بالحوار، ويهاجم الدور الروسي رغم الموقف الواضح من تمثيل الكرد على طاولة التفاوض، وينسق مع الأمريكي، ويتوجس منه في الوقت نفسه، ويستنجد بالأوروبي، ويقدم الذرائع للتركي، في جملة متناقضات أشبه بالدوامة التي لا نهاية لها.

خامساً: بدعة اللامركزية الديمقراطية

لم تتجح محاولات تمرير الفدرالية في سورية، بعد أن لقيت رفضاً من مختلف القوى، فكانت البدعة الجديدة «اللامركزية الديمقراطية» التي تعتبر ستارة خجولة تخفي وراءها نموذج الدولة الهشة، وهي نسخة «فوتوكوبي» عن مقاربات مراكز الأبحاث الأمريكية التي ظهرت منذ بداية الأزمة «سلطة الإدارات المحلية» التي تعني من الناحية العملية: مركزاً ضعيفاً، وإدارات محلية تابعة للنفوذ الإقليمي والدولي تتحارب فيما بينها لصالح نخب قومية ووطنية ودينية، ترفع كل واحدة منها الفيتو أمام أي حل جدي وحقيقي للمسألة السورية، بداعي مصالح الجماعة التي تمثلها «النموذج العراقي»

إن مثل هذا الموقف لا يتناقض مع المصالح الوطنية السورية فحسب، ولا مع مصالح أبناء الشمال الشرقي السوري فقط، بل بالإضافة إلى ذلك يتناقض مع الخلفية الأيديولوجية والفكرية لتيار الإدارة الذاتية نفسه «الأمة الديمقراطية»، ومع الموقف الأمريكي من حزب العمال الكردستاني.

لا شك أن نموذج الدولة الوطنية القائم استند نفسه، ولا بد من تغييره، ولا شك أيضاً أن سبباً أساساً من أسباب ذلك، كان انخفاض مستوى الحريات السياسية، لا بل إن التناقضات المزممة لهذا النموذج، وعدم حلها ساهمت إلى حد كبير في زيادة دور وفعالية العامل الخارجي الساعي إلى تفتيت كل البنى القائمة، وفق متواليات هندسية، كل حلقة منها تنتج مرحلة جديدة من الانقسام، فلا يقتصر الأمر على التقسيم الطائفي أو القومي بل يعتداه إلى تقسيم البنية الواحدة نفسها... ولكن، كل ذلك لا يلغي حقيقة

أساسية، وهي: أن البديل عن هذا النموذج ليس في بدعة اللامركزية الديمقراطية أو أخواتها من المصطلحات، كالفيدرالية وغيرها، بل في إبداع نموذج سوري خاص متوافق عليه، يستفيد من تجارب الآخرين دون استنساخها، وفي هذا السياق يمكن القول، إن هذه البدع «الديمقراطية» ما هي إلا امتداد لما أسس له الاستبداد، واستكمال له؛ إذ تمنع أية عملية تنمية حقيقية وتبقي على منظومة النهب والتبعية الاقتصادية للمركز الغربي، إن أي نموذج جديد ينبغي أن يكون على جدول أعماله إنجاز المهام الوطنية- والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية على أساس تكاملها وترابطها.

سؤال الشرعية

إن طرح مشروع اللامركزية الديمقراطية بدلاً عن الفدرالية يأتي- وكما يبدو- في سياق توليف تيار الإدارة الذاتية نفسه مع استحقاق الحل السياسي، وشرعة وجود التيار على طاولة التفاوض التي بات انعقادها قريباً، كما تشير المعطيات كلها، بعد أن أصبحت محل إجماع كل القوى، وإطار الشرعية الوحيد في سورية، فلا شرعية وطنية لأية قوة سورية اليوم مهما أوتيت من قوة ونفوذ خارج معادلة الحل السياسي، ونعتقد أنه لا داعي للتذكير بمصير المعارضة المسلحة التي كانت تتبجح بأنها تسيطر على ثلثي مساحة البلاد. خلاصة الكلام: إن الشجاعة التي أبدتها أبطال وبطولات قوات الحماية ضد الإرهاب الداعشي وضد التدخل التركي، مُجَزَّ وطني سوري ينبغي الحفاظ عليه، وتوظيفه في الاتجاه الصحيح، من خلال السعي إلى حل الأزمة بعيداً عن الاعتماد على الأمريكي، وأوهام القوة، ومن أجل تمثيل التيار في هياكل الحل، ووضع المسألة الكردية على طاولة الحوار أسوة بالقضايا الأخرى للوصول إلى توافقات بين السوريين، وحلها في الإطار الوطني الديمقراطي بحيث يجري القطع نهائياً مع سياسات التمييز القومي من جهة، ويجري أيضاً منع تحويلها إلى عامل توتر جديد يدفع السوريين جميعاً أثماناً إضافية جراءه.

بعض من نتائج غزة ودروسها

إسقاط حكومة المحتل الصهيوني، ورغم الأهمية الكبيرة لهذه النتيجة، فإنها ليست النتيجة الوحيدة، ولا حتى النتيجة الأهم، للأعمال البطولية والنوعية التي نفذتها فصائل المقاومة الفلسطينية خلال الأيام الأخيرة...

إن من بين نتائج أعمال المقاومة، أن محاولات تطويع غزة، عبر سياسة مركبة وطويلة الأمد من «الهدوء العسكري» والحصار، قد وصلت إلى نهايتها، وفشلت. والأهداف التي كان يتوخاها الصهيوني والأمريكي من وراء هذه السياسة هي تعميق الشقاق ضمن الصف الفلسطيني وصولاً إلى تحقيق صفقة مع المحتل، أو الوعد بالوصول إلى صفقة. والهدف من الصفقة أو الوعد بها يتكثف في ثلاث مسائل كبرى:

أولاً: محاولة التفاف أمريكي-صهيوني على حقيقة أن الدور الأمريكي انتهى في القضية الفلسطينية أو يكاد، والتوازن الدولي الجديد بات يمهّد الطريق أمام حل عادل للقضية الفلسطينية، وفقاً للقرارات الدولية، ورغمًا عن الإرادة الغربية عامة والأمريكية خاصة.

ثانياً: ضمن أجواء تهافت حلفاء الكيان الصهيوني من العرب على التطبيع، وضمن أجواء الحاجة الأمريكية الماسة لخلق تحالف جديد ضمن المنطقة تحت مسمى «ناتو عربي» في وجه إيران، وظيفته حماية «إسرائيل» وتغذية نيران الصراع البيني على أسس طائفية وقومية ضمن المنطقة، للتفاف على تقدم الحلول السياسية، ونضج تموضعات إقليمية جديدة تتقارب ضمنها دول إقليمية كبرى، لطالما كان العداء بينها أداة للأمريكي في إشغال المنطقة والسيطرة عليها... ضمن هذا

الجو، ولهذه الغايات، فإن صفقة أو وعداً بها، من شأنه أن يرفع شيئاً من الحرج عن الأنظمة العربية المطبوعة في خطواتها نحو إنشاء «الناتو الجديد». ثالثاً: إن التلويح بصفقة، والتهافت نحو إيقاف التصعيد بأسرع ما يمكن، عودة لحالة الحصار و«الهدوء»، يهدف أيضاً، إلى منع المقاومة من دفع تمثيلات سياسية جديدة للشعب الفلسطيني إلى الواجهة؛ أكثر جذرية في عداثها



لم تظهر النتائج الكاملة لها حتى الآن. إن من أهم الدروس التي علّمتها غزة ومقاوموها خلال الأيام القليلة الماضية، أن الاشتباك المباشر مع العدو يرفع وزن المقاومة كقوى وكخيار شعبي على حساب قوى «الحصار ومفاوضات التريكة»، كما أنه يخفض حجم التناقضات بين الفصائل الفلسطينية، ويدفع نحو وحدة الصف الوطني الفلسطيني.

للأمريكي والصهيوني، ليبقى التمثيل السياسي على حاله الراهن الذي أثبت إلى حد بعيد عدم أهليته بتمثيل إرادة الشعب الفلسطيني المقاوم، وأثبت انتماءه إلى فضاء سياسي قديم لم يدرك بعد التوازنات الدولية الجديدة ولذا يرى سقف أهدافه في الحفاظ على الوضع الراهن وتقليل الهزائم والتراجعات، في حين أن الوقائع تقول: أننا دخلنا عملياً حقبة الانتصارات، وإن

الجولان سوري رغم أنف الولايات المتحدة!

أعادت الولايات المتحدة الأمريكية التأكيد على موقفها وسلوكها التخريبي تجاه منطقتنا عموماً وبلدنا خصوصاً، بوقوفها منفردة إلى جانب الكيان الصهيوني في الأمم المتحدة، في رفض السيادة السورية على الجولان السوري المحتل.



ولا في سورية، وتثبت أنها لم تعد تصلح سوى راع للإرهاب الصهيوني والداعشي ومن لف لفهما... ولا يعول على دور إيجابي لها سوى خائن أو أحق!

■ منصة موسكو للمعارضة السورية

دمشق

17 تشرين الثاني 2018

وتؤكد الولايات المتحدة بسلوكها هذا، إضافة إلى وقوفها إلى جانب الكيان الصهيوني في عدوانه الأخير على غزة، وبقصفها المتكرر للمدنيين السوريين في عدة مناطق سورية، وبإحياؤها لداعش، ومحاولاتها منع إنهاء النصر، وعملها على إدامة الاشتباك وصولاً للتفتيت؛ تؤكد بذلك كله أنها لا تصلح راعياً لأية عملية سلمية في المنطقة، لا في فلسطين

بيان | تحية للمقاومة الفلسطينية البطلة! بيان من حزب الإرادة الشعبية



تصاعدت خلال الأيام الماضية الأعمال الإرهابية للكيان الصهيوني ضد أهلنا في فلسطين المحتلة عامة، وفي غزة خاصة، ويأتي ذلك ضمن المحاولات «الإسرائيلية» الصهيونية البائسة لاستباق الوقائع الجديدة، إن على المستوى الدولي، أو الإقليمي، أو الداخلي الفلسطيني، والتي تؤثر جميعها، ورغم تهافت بعض الأنظمة المتداعية نحو التطبيع، على أن الكيان الصهيوني في أسوأ أحواله، بل وأنه سيكون من أوائل من يدفعون ثمن تراجع الراعي الأمريكي على المستوى الدولي، والذي لا يعول على دور إيجابي له، سواء في فلسطين أو في سورية أو في أي مكان، سوى أحق أو عميل.

وفي إطار الرد على إرهاب الكيان الصهيوني، أثبتت المقاومة الفلسطينية البطلة، بعملياتها النوعية، تطوراً معرفياً وعلمياً مهماً، مؤكدة بذلك على إبداع الشعب الفلسطيني وقدرته الدائمة على تكريس طاقاته ضمن مشروع المقاومة الشاملة الذي لا بديل عنه، ولا تراجع عنه حتى تحقيق الأهداف.

دمشق

13 تشرين الثاني 2018

جيمس جيفري... اكذبوا ثم اكذبوا...



«إنّ التنافس الإستراتيجي بين الدول، وليس الإرهاب، هو الآن الشاغل الرئيسي للأمن القومي الأمريكي»... كذلك نقر إستراتيجية الدفاع الوطني الأمريكي «2018» المنشورة منذ أيام على موقع وزارة الدفاع الأمريكية والمذيلة بتوقيع جيم ماتيس.

■ مهند دليقان*

جاء في «الإستراتيجية» أيضاً: «يتمثل التحدي الرئيسي أمام ازدهار الولايات المتحدة وأمنها، في عودة ظهور المنافسة الإستراتيجية طويلة الأجل من خلال ما تصنفه إستراتيجية الأمن القومي على أنها «قوى تحريفية»؛ قوى تعاود الظهور على ساحة القوة والنفوذ من جديد مثل روسيا والصين».

وإنه لمن المفيد حقاً أن يكون عدوك وقحاً إلى الحد الذي يعرب فيه صراحة عما يوجه ويقود سياساته المختلفة؛ فكذبة «الحرب على الإرهاب» التي كانت شعار الولايات المتحدة في حربها الاستباقية على صعود الصين وروسيا، وعلى التوازن الدولي الجديد الذي كان جنيئاً بعد في بداية الألفية، لم تعد تجدي نفعاً، وخاصة مع الدخول الفاعل ذي النتائج الملموسة للروس على خط محاربة الإرهاب، ومع ازدياد مظاهر التمرد الأوروبي والتركي، فقد بات مطلوباً الآن حشد القوى «الحليفة/التابعة» بمختلف الأساليب المتاحة، وعلى رأسها البلطجة العسكرية والأمنية والاقتصادية والدبلوماسية، كما تفسر

وتشرح «الإستراتيجية».

في السياق أيضاً، فإنّ الوقاحة الأمريكية في الدفاع المستميت عن «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، خلال عدوان الكيان الصهيوني الأخير على غزة، ربما من شأنها، بالإضافة إلى الإستراتيجية المعلنة المشار إليها آنفاً، أن تجلد الوجوه عديمة الحياء للمطبعين العرب، ولبعض السوريين الذين «يلعبون السياسة»، معتمدين على الأمل بالأمريكي وعلى «عودته القوية» إلى الملف السوري... وإنّ كُنّا لا نقيم وزناً لهؤلاء، ولا نوجه خطاباً لهم، لقناعتنا أنهم موزعون بين أحقق وعميل، ولكن لا ضير بين الحين والآخر من صفع العملاء على وجوههم أمام الماز.

في ضوء «الإستراتيجية»، وفي ضوء تقارير مؤسسة «راند» التي تشكل التطبيق الملموس للإستراتيجية العامة في الحالة السورية، يمكننا فهم النشاط المحموم الذي يمارسه المبعوث الأمريكي الجديد لسورية، جيمس جيفري. ويمكننا بشكل خاص أن نفهم سلسلة الأكاذيب والتناقضات التي ملأت تصريحاته خلال الفترة القصيرة بدءاً من توليه مهمته.

إنه لمن المفيد حقاً
أن يكون عدوك
وقحاً إلى الحد الذي
يعرب فيه صراحة
عما يوجه ويقود
سياساته المختلفة

أولاً: حول إدلب

جرى الترويج خلال الفترة الماضية أن اتفاق سوتشي حول إدلب يقول بوقف إطلاق النار لمدة سنة، ودون أي أساس لذلك. ولكن مهمة «النصرة» وفقاً لأهداف «راند» لن تتحقق حتى بوقف مدته سنة، فالمطلوب هو الحفاظ على النصر أطول فترة ممكنة، ولذلك فإنّ جيفري ادعى أول من أمس في لقاء له مع الصحفيين: أن من نتائج القمة الرباعية في اسطنبول أن بوتين وافق على «وقف دائم لإطلاق النار في إدلب»، وهو ما نفاه الروس والأترك مراراً وتكراراً مؤكدين أن الاتفاق حول إدلب مؤقت وليس دائماً.

ما سقط عمداً من قراءة جيفري لبيان الرباعية الختامي، وما جاء فيه حول وقف شامل لإطلاق النار، هو التالي: «تحقيق وقف إطلاق نار شامل في سورية، ومواصلة العمل المشترك ضد الإرهاب حتى القضاء التام على تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» والأفراد والجماعات والتنظيمات التي لها صلة بـ «القاعدة» أو «داعش» وغيرها التي يصنفها مجلس الأمن الدولي إرهابية»... بكلام آخر، فإنّ وقف إطلاق النار الذي يسعى إليه جيفري، وفي حالة إدلب، هو بالضبط وقف إطلاق نار دائم ومديد صوب النصرة...

ثانياً: حول اللجنة الدستورية

مصطنع، فتؤذي مثل هذه المحاولات عادة إلى الفشل في تحقيق الأهداف المرجوة» «لأفروف 2018/10/10».

أما الكذبة الثانية، حول موافقة روسيا على حق دي مستورا في تعيين الثلث الثالث، فهي الأخرى ساقطة في تصريحات بوتين ضمن المؤتمر الصحفي التالي للقمة الرباعية، وكذلك في عدة تصريحات للأفروف أكدا فيها: أن اختيار أعضاء الثلث الثالث، ينبغي أن يتم بشكل «مقبول لدى كل الأطراف السورية».

رغم ذلك، يذهب جيفري لما هو أبعد من ذلك؛ فبالإضافة إلى الثناء على دي مستورا وعمله، والادعاء أن لهذا الأخير سلطة دعوة اللجنة الدستورية للاجتماع قبل نهاية العام، والقول: بأن الولايات المتحدة ودولاً أخرى شجعت على القيام بذلك؛ أي إعلان تشكيل اللجنة الدستورية من طرف واحد هو المجموعة المصغرة، وعبر الأمم المتحدة، ودون موافقة ترويك أستانا، يذهب جيفري في تصعيده، و«بلطجته»، حد القول: بأن بلاده ستحاسب روسيا على التأخر في

يكذب جيفري أيضاً حين يدعي أن الروس قد وافقوا في القمة الرباعية على تشكيل اللجنة الدستورية قبل نهاية العام، وأنهم وافقوا أيضاً على تعيين دي مستورا للثلث الثالث؛ أما الكذبة الأولى فتكذيبها هو ما جاء في البند المتعلق بتشكيل اللجنة الدستورية ضمن البيان الختامي للرباعية، والذي شاء جيفري أن يسقط منه عبارة «considering the circumstances» والتي يمكن ترجمتها «وفقاً للظروف» أو «إن أمكن»، وذلك حول تشكيل اللجنة الدستورية قبل نهاية العام. يضاف إلى ذلك تصريحات عدة مسؤولين روس بأنه «لا أساس لوضع مواعيد مفتعلة لتشكيل اللجنة الدستورية»، وهي التصريحات التي تكررت بهذه الصياغة أو ما يشابهها على لسان نيبيزينا وبوغدانوف ولأفروف عدة مرات؛ «لا نرى أي أسباب لتسريع هذه العملية وتحديد مواعيد مختلفة لبدء هذا العمل، وأهم شيء هنا هو النوعية، وألا تحاول الأمم المتحدة مثلاً هو في أغلبية النزاعات الأخرى، تسريع الأحداث بشكل



لعل «يعلق» الجميع مع الجميع!



إطلاق اللجنة الدستورية! وكأن الولايات المتحدة هي من عقدت مؤتمر سوتشي، وكأنها هي من دفعت باتجاه تشكيل اللجنة الدستورية...

بكل الأحوال، فإنّ تصريحاً مهماً في هذا الإطار قد صدر عن نائب وزير الخارجية الروسية، ميخائيل بوغدانوف قبل بضعة أيام نشرته ria novosti، دعا فيه غير بيدرسون إلى زيارة روسيا بأقرب وقت ممكن: «بإمكانه زيارتنا الآن حتى، لسنا شكلين، وكلما زارنا أسرع كلما نعرف في وقت أبكر على مقاربتنا للمسألة السورية...» «السؤال هو متى سيسلم دي مستورا القضية. يقولون الآن إنه من الممكن أن يجري ذلك بعد بضعة أيام من بداية ديسمبر، وبيدريسون سيتولى منصبه فقط في نهاية ديسمبر، ولذا فإنه من بداية ديسمبر وحتى نهايته هناك فترة انتقالية سيجري خلالها تسليم الملفات». ما لا يقوله هذا التصريح بشكل مباشر، ولكن يمكن فهمه بوضوح بين السطور، هو باعتقادنا التالي: «نحن مستعدون للتعامل مع بيدرسون منذ الآن، لأن دور دي مستورا قد انتهى، وإن جرى التمديد له شهراً إضافياً حتى نهاية العام فإنّ ذلك مسألة إجرائية بحثة لنقل الملفات للمبعوث الجديد، أما دي مستورا فقد انتهت مهمته ولم يعد مقبولاً منه أي تصرف جديد، بما في ذلك، وخصوصاً، ما يتعلق باللجنة الدستورية».

رابعاً: الشمال الشرقي

وفي الشرق الأوسط، والتي يمكن قراءتها في تقرير راند، والتي لم تتغير قيد أنملة، وهي باختصار:

إدامة الاشتباك والاستنزاف وصولاً للتفتيت. خلق وتكريس وضع «الدولة الفاشلة» في سورية، عبر منع أي تغيير في النظام وإبقائه ضمن حدود معينة، واستنزاف الدولة والمجتمع ككل عبر بؤر النصرة وداعش، وعبر تغذية الميول الانفصالية لدى بعض القيادات الكردية.

بالتوازي مع ذلك، ولتحقيقه، محاولة تخريب العلاقة الروسية التركية، عبر ملف إدلب أساساً، وغيره من الملفات، وصولاً لنسف أستانا وسوتشي إن أمكن. نسف أستانا وسوتشي، هو الطريق لنسف 2254، لأن الدخول إلى تنفيذ 2254 في ظل سيطرة المتشددين في الطرفين، وهو ما يناسب الولايات المتحدة بطبيعة الحال، أمر مستحيل، ولذلك ينبغي في ملف اللجنة الدستورية، إما منع تشكيلها نهائياً، وهذا يبدو صعباً، لأن خيار تشكيلها بعيداً عن إملاءات المجموعة المصغرة، لم يعد بعيداً، أو استباق ذلك وتشكيلها ميّنة سريرياً على شاكلة تركيبة جنيف التي يسيطر عليها المتشددون، وهو ما سيدفع حسب ظنهم لنسف 2254 نهائياً والعودة إلى نقطة الصفر حيث لا مرجعية للحل، مع ما يفتح ذلك من احتمالات جديدة لتصعيد عسكري جديد وشامل، يترافق مع بث الروح في داعش وأشباهها.

■ * أمين حزب الإرادة الشعبية

ازدهار الولايات المتحدة وأمنها «يتمثل في عودة ظهور المنافسة الإستراتيجية طويلة الأجل من خلال ما تصنفه إستراتيجية الأمن القومي على أنها «قوى تحريفية»... روسيا والصين» و«ليس الإرهاب».

خامساً: إيران وداعش وإعادة الإعمار

نجد كذلك تصريح جيفري بأن إيران تسعى لخلق داعش جديد، وليس أفضل من ذلك مشجاً لتأكيد ضرورة «الهزيمة الدائمة» لداعش، وأحد عناصرها هو إخراج إيران، ولكن «ليس عسكرياً» بل عبر صفقة مع الحكومة السورية يجري تشجيع الحكومة فيها على توجيه الطلب للإيرانيين بالخروج مقابل وعود بإعادة الإعمار، وتسهيل ملف عودة اللاجئين. وإذا أضيفت هذه الصفقة لجملة التصريحات التي أطلقها جيفري حول مصير الأسد، وأن لا مشكلة للولايات المتحدة «مع الأشخاص» تبدو واضحة محاولة التغيرير بالحكومة السورية، بالقول: إن الولايات المتحدة ربما تعترف بشرعية الحكومة السورية، وتتعامل معها وتسهل لها مسائل إعادة الإعمار وعودة اللاجئين، مقابل إخراجها للإيرانيين من سورية...!

المحصلة:

إن مجمل الحركات الأفعوانية لجيفري، وللسياسة الأمريكية، تعيد التأكيد على الأهداف الإستراتيجية، العامة والجزئية، للسياسة الأمريكية في سورية

ارتباطاً مع ملف داعش، يتنقل جيفري بين ممثلي «الإدارة الذاتية» طارحاً أمامهم مشروعاً محدداً، وبين تركيا طارحاً مشروعاً آخر، وبين مجموعة هيئة المفاوضات طارحاً كلاماً لا هو الأول ولا الثاني، فمن جهة يبذل وعوداً بتمثيل أساسي للإدارة الذاتية ضمن «الحل السياسي»، انطلاقاً من فكرة «الإدارات المحلية» و«اللامركزية الديمقراطية» بمعناها التفتيتي الوارد في تقارير راند وفي لا ورقة تيلرسون وفي لا ورقة بومبيو... وأمام الأتراك يأتي ويبيد ورقة الإعلان عن جوائز مالية لمن يقدم معلومات عن ثلاثة من أهم قيادات حزب العمال الكردستاني، وبوعد حول منبج، وإباعات بوعد حول الرقة، وأمام هيئة التفاوض يؤكد على أحادية وحصرية تمثيلها للمعارضة السورية في قطع مع كلامه ووعوده للإدارة الذاتية... وهكذا ضمن لعب شبه مكشوف على الأطراف جميعها...

ويأتي ذلك كله بوصفه «تكتيكاً» ضمن إستراتيجية شاملة. مفردة تكتيك، تعني في العرف الأمريكي: الكذب. ومن «التكتيك» أيضاً، أي من الكذب، الحديث عن وجود إستراتيجية أمريكية «جديدة» بما يخص سورية، أو بما يخص إيران، أو بما يخص المنطقة عموماً، بل والعالم بأسره، وفي هذه تستعين الفاشية الأمريكية بغوبلز «اكذبوا ثم اكذبوا لعل شيئاً يعلق في أذهان الجماهير»، مع تطوير إضافي هو «لعل الجميع يعلق مع الجميع»، لعل الحروب البينية تستمر إلى ما لا نهاية مستنزفة الخصوم الإستراتيجيين، وممانعة إياهم من كسر الأحادية القطبية إلى غير رجعة، لأن التحدي الرئيس أمام



ثالثاً: حول داعش

لا نعلم من هو على وجه التحديد من صاغ مصطلح «الهزيمة الدائمة» لداعش، أو «enduring defeat»، ولكن المصطلح، والشروحات المستفيضة التي ظهرت له على لسان جيفري وعلى لسان مراكز أبحاث أمريكية عديدة، وكذلك في قراءات محلي واشنطن بوست وغيرها، يعني ببساطة ووضوح ما يلي: «داعش ستولد مرة بعد أخرى، وربما لعشرات السنين اللاحقة، لذلك فإن حربنا ضدها ستستمر لعشرات السنين، وإنهاؤها بشكل دائم لا يتطلب وجودنا العسكري فحسب، بل وأيضاً إعادة رسم خارطة المنطقة بأكملها وفقاً لأصالحنا، وباستخدام مختلف الوسائل: الأمنية والعسكرية والدبلوماسية والاقتصادية... إلخ». وهذا الشرح يمكن فهمه بصورة أعمق في ضوء الهدف الرئيس للإستراتيجية الأمريكية المشار إليها أعلاه: «التنافس الإستراتيجي بين الدول، وليس الإرهاب، هو الآن الشاغل الرئيسي للأمن القومي الأمريكي». أي أن الولايات المتحدة تدفع الأمور نحو تصعيد كبير جديد، بإعلانها الواضح أنها «باقية وتتمدد»، يمكن قول الشعار السابق في داعش أو في الولايات المتحدة، فكلاهما واحد.

وليس مستبعداً أن أمام داعش مهمات أقرب مكانياً من دفعها صوب أوروبا؛ ذلك أن جملة التوترات التي تغذيها واشنطن في المنطقة العربية، تشير إلى أن أكثر من دولة عربية يمكن لها أن تكون ساحة قريبة لعمل داعش، بما في ذلك دول تعد تاريخياً حليفة للولايات المتحدة... وبكلام آخر، فإن الغرض الأمريكي من إبقاء داعش وأشباهها، وتمدها، هو توطئ الأزمّة في المنطقة بحيث يستعصي الخروج منها قبل عدة عقود...



عفرين.. المأساة والتعتيم الإعلامي



منذ أن احتلت القوات التركية والمجموعات المسلحة الموالية لها مدينة عفرين والمناطق المحيطة بها بتاريخ 2018/3/18، باستخدام صنوف الأسلحة الثقيلة والخفيفة كافة، بذريعة حماية الأمن القومي التركي، وحال الأهالي في هذه المناطق من السيء إلى الأسوأ على المستويات كافة.

■ مراسل قاسيون

فقد أدت العمليات العسكرية التي قادتها قوات الاحتلال التركي إلى تدمير جزء هام من البنى التحتية في المنطقة، وكذلك إلى تشريد عشرات الآلاف من بيوتهم نزوحاً وهرباً.

مأساة كبيرة

حجم المأساة التي عانى منها أهالي المنطقة تتزايد مع تزايد أعداد هؤلاء، خاصة وأن منطقة عفرين كانت قد استقطبت أعداداً متزايدة من النازحين إليها خلال فترة الحرب والأزمة، وذلك من العديد من المناطق والمدن الداخلية، حيث تجاوزت أعداد القاطنين فيها المليون نسمة في الفترة التي سبقت الاحتلال.

ومن النتائج المباشرة التي دفع ضريبته أهالي المنطقة، بالإضافة إلى النزوح والتشرد نتيجة الاحتلال، هو ما جرى على مستوى الانفلات الأمني وصولاً للفوضى والاستقواء بالسلاح من قبل المجموعات المسلحة وأفرادها، وما نجم عن ذلك من عمليات سلب ونهب وتعدّ على الأملاك والبيوت وسرقة محتوياتها بل واحتلالها هي الأخرى، بالإضافة إلى عمليات اختطاف المدنيين وتوقيفهم وتعذيبهم، مع عدم إغفال محاولات بث الفرقة والشقاق بين السوريين وما ينجم عن ذلك من مساوئ إضافية تزيد من عوامل البؤس وانعدام الأمن والأمان لدى الأهالي.

الوضع المعيشي إلى الأسوأ

أما على الجانب الاقتصادي والمعيشي فيزداد الوضع سوءاً بالنسبة للأهالي، خاصة مع تراجع العمل الزراعي نتيجة سوء الوضع الأمني وبسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، وبسبب ما تفرضه المجموعات

المسلحة من اتاوات على هذا الإنتاج.

فمن المعروف أن منطقة عفرين تعتبر منطقة زراعية، والزراعة تعتبر المصدر الأساس للرزق بالنسبة لغالبية أهلها، وخاصة محصول الزيتون، حيث تقدر أعداد أشجار الزيتون فيها بين 13-18 مليون شجرة.

ففي بعض القرى مثلاً يتم فرض «خوة» بقدر 500 تنكة زيت زيتون عليها، لقاء السماح لأهلها بأن يعاودوا رعاية أرضهم وأشجارهم مروراً بحصاد الموسم، وصولاً لعصره وتسويقه، وأحياناً تكون «الخوة» أكبر من ذلك حسب مساحة القرية وأعداد أشجار الزيتون فيها، وقس على ذلك على مستوى بقية المنتجات الزراعية، فأشجار الجوز مثلاً تقدر بحدود مليوني شجرة، وأشجار الرمان تقدر بحدود نصف مليون شجرة، وما ينعكس جراء كل ذلك من سلبيات على المستوى المعيشي للفلاحين

في بعض القرى

يتم فرض «خوة»

بقدر 500 تنكة زيت

زيتون لقاء السماح

لأهلها بأن يعاودوا

رعاية أرضهم

وأشجارهم وبحصاد

الموسم وعصره

وتسويقه

والمنتجين.

مع الأخذ بعين الاعتبار أنه ممنوع على الأهالي أن يسوقوا إنتاجهم من زيت الزيتون خارج منطقة عفرين، وبالتالي فإن النتيجة الحتمية لذلك هي عدم التمكن من تغطية تكاليف إنتاج هذا الزيت، ما يعني المزيد من الضغط الاقتصادي والمعيشي.

أما المشكلة الأكبر فهي أن بعض الأراضي الزراعية زُرعت فيها الألغام من قبل المجموعات المسلحة، وهذه الأراضي أصبحت بالنتيجة خارج العملية الإنتاجية، فلا رعاية لأرض ولا لأشجار ولا قطف لمحصول.

وقاحة في التعتيم الإعلامي

وبعد ذلك كله، وبرغم كل ما يتم تسجيله يومياً من انتهاكات بحق الأهالي في المنطقة من قبل قوات الاحتلال التركي والمجموعات

المسلحة الموالية لها، وصولاً لعدم السماح لهم بممارسة حياتهم ونشاطهم الاجتماعي والاقتصادي، وبرغم كل عوامل الفوضى وانعدام الاستقرار التي يدفع ضريبته هؤلاء يومياً، هناك فجاجة، بل وقاحة في أنماط التعتيم الإعلامي على المنطقة ومعاناة أهلها، سواء من قبل المجتمع الدولي بمنظّماته وهيئاته، وخاصة تلك التي تتغنى بالإنسانية، أو من قبل من يدعون المعارضة والحرص على السوريين وسلامتهم وأمنهم واستقرارهم، علماً أن جزءاً كبيراً من أهالي عفرين هم نازحون مشردون في بعض المخيمات، في كل من «فافين» تل رفعت وغيرها» وهؤلاء بانتظار الفرصة المواتية لعودتهم إلى بيوتهم وقراهم، والمقترنة بالظروف الأمنية التي لا يمكن أن تتوفر إلا بخروج قوات الاحتلال التركي والمجموعات المسلحة الموالية لها من المنطقة.

عين دابش.. قرية ليست من المريخ!

■ قاسيون

وصلت إلى قاسيون شكوى

من قرية عين دابش،

التابعة لمنطقة صافيتا

في طرطوس، ومما ورد

فيها: عين دابش قرية

صغيرة تابعة لمنطقة

صافيتا يقال عنها بأنها

نموذجية، ولا ندري

وفق أي معيار أو مقياس

اعتبرت هذه القرية

نموذجية؟

معلومات عن القرية

لمن لا يعرف القرية نوضح: قرية عين دابش هي قرية صغيرة جميلة تابعة لمنطقة صافيتا في محافظة طرطوس، وتبعد عنها حوالي 12 كم، كما تبعد عن مشتى الحلو بحدود 15 كم، وعن دير مار جرجس الحميراء بحدود 15 كم، وهي ترتفع عن سطح البحر ثلاثمائة وخمسين متراً، متربعة على إحدى التلال.

يقال عن القرية بأنها صاحبة العيون الخمس، وبالفعل توجد في القرية خمس عيون للماء هي: عين شاكيش، عين النقر، عين الديسة، عين ضني، جب الضر، والتي كانت تشكل المصدر الرئيس للمياه

فيما مضى. وبناء عليه ربما من الممكن اعتبار القرية نموذجية، نظراً لموقعها وجمالها وتاريخها وما يحيط فيها من آثار، ناهيك عن بساطة وطيبة وود أهلها.

تفاصيل الشكوى

لقد تمحورت تفاصيل الشكوى

حول النقاط التالية:

مشكلة رغيف الخبز، القوت اليومي لأهالي القرية، ومواصفاته السيئة. المشكلة المزمنة في نقص المياه في الشبكة الرسمية، ففي الشتاء يكون السبب تعطل الغطاس أو محرك الضخ، وفي الصيف والسبب يكون شح المياه هو السبب. يفتقر مستوصف القرية لأبسط أدوية الإسعافات الأولية، فكيف الحال على مستوى بقية الخدمات

التي من المفترض أن تتوفر فيه، برغم سعة بناؤه وكبره، مع الإشارة إلى أن بناء المستوصف هو تبرع من أحد أبناء القرية لوزارة الصحة. انعدام النظافة في الشوارع الرئيسية للقرية.

مشكلة المواصلات من وإلى القرية وعدم توفرها، سواء تلك التي تعمل على خط عين دابش صافيتا، أو التي تعمل على خط عين دابش دمشق.

قرية مريخية!

التعداد السكاني في القرية يعتبر صغيراً، فهو عبارة عن بضعة آلاف فقط، لكن ذلك لا يعني بالنسبة لهؤلاء أن يكونوا منسيين على مستوى الخدمات العامة، حيث ختمت الشكوى بما يلي: «هذا

غيض من فيض عما يعانيه أبناء هذه القرية النموذجية، ولا أحد يعمل على الاهتمام بها ولو حتى بالحد الأدنى، وكأنها قرية من قرى المريخ!» في إشارة إلى مسؤولي البلدية ومنطقة صافيتا ومحافظة طرطوس. ولعل حال القرية ومعاناة أهلها لا يختلف عن حال القرى الصغيرة



الأخرى القريبة والبعيدة، والتابعة لمنطقة مصياف وللمحافظة طرطوس. ونقول أخيراً: تستحق هذه القرية، وغيرها من القرى الجميلة في منطقة مصياف، أن تكون نموذجية لسكانها فعلاً، من خلال الاهتمام الجدي بها وبخدماتها وبمعالجة شكوى أهلها وحلها.

مزيد من التصريحات.. مزيد من الإفقار



«الحكومة تدرك أن الراتب لا يكفي، ولكن..» هي عبارة قالها وزير المالية مؤخراً في معرض حديثه عن مشروع قانون الموازنة العامة للدولة المعروض أمام مجلس الشعب.

■ عادل إبراهيم

فكما كل عام يُحال مشروع قانون الموازنة العامة للدولة من الحكومة إلى مجلس الشعب من أجل دراسته والنقاش حوله وإقراره، وكما كل عام يُشار الحديث عن الوضع المعيشي للمواطنين تحت قبة البرلمان وعبر الإعلام، وكما كل عام يردّ وزير المالية حول ذلك بنفس العبارات «التطمينية» المكررة.

«الحكي ببلاش»

في المقابل، فإن المواطنين المكتوبين يومياً بمعيشتهم وبنار الغلاء المستعرة على دخلهم وجيوبهم، يكتوون بالتصريحات الرسمية كذلك الأمر، وخاصة تلك التي تتحدث عن الدعم المقدم حكومياً وكأنه مئة، بينما واقع الحال يقول بأنه أقل بكثير مما يجب، وتحديدًا في ظل استمرار التخفيضات على هذا الدعم، ناهيك عن المبالغة فيه في الكثير من الأحيان، والأدهى هو ربط كل مساوئ الواقع الاقتصادي، الاجتماعي والمعيشي، بذريعة الحرب والأزمة، كونها أصبحت شائعة تعلق عليها كل الموبقات وتغطيتها.

وربما لا غرابة بعد ذلك أن تعمم عبارة «الحكي ببلاش» من قبل المواطنين على كل التصريحات الرسمية عندما تصل أسماعهم، وخاصة بما يتعلق بالوعود الخُلبية عن تحسين مستويات معيشتهم، في ظل الاستمرار بنفس السياسات التي تدفع بهم نحو المزيد من الفقر والعوز والجوع والتهمة.

ما أشبه الأمس باليوم

فيما يلي بعض التصريحات الرسمية من قبل وزير المالية نفسه على مدار ثلاثة أعوام تحت قبة مجلس المجلس للحديث عن نفس الموضوع، وهو مشاريع قوانين الموازنات العامة للدولة، ومن ضمنها الحديث عن المستوى المعيشي والدعم والمستحقين:

«أكد وزير المالية أن زيادة الرواتب والأجور للعاملين في الدولة وتحسين المستوى المعيشي هو الهاجس الأكبر للحكومة وهذا الموضوع قيد المعالجة.. موضحاً أن الحكومة تسعى جاهدة لتطوير آليات إيصال الدعم الاجتماعي إلى الفئات المستحقة وتوزيعه بالشكل الأمثل». كان هذا ردّ وزير المالية تحت قبة البرلمان خلال الجلسة المخصصة حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2019، بحسب ما ورد عبر الموقع الرسمي لمجلس الشعب بتاريخ 2018/11/8.

وفي مثل هذا الوقت من العام الماضي، وفي معرض النقاش حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2018 تحت قبة البرلمان، ردّ وزير المالية على موضوع زيادة الرواتب والأجور للعاملين في الدولة بقوله: «إن زيادة الرواتب والأجور تعني زيادة أسعار المشتقات النفطية والحكومة ترفض زيادة أسعار المشتقات النفطية، ولو كان ذلك من أجل زيادة الرواتب والأجور، مبيناً أن الحكومة تعمل على تحسين الواقع المعيشي.. وبشأن زيادة الاعتمادات المخصصة للدعم

المواطنون

المكتوبون

بمعيشتهم وبنار

الغلاء المستعرة

على دخلهم

وجيوبهم يكتوون

بالتصريحات الرسمية

كذلك الأمر وخاصة

تلك التي تتحدث

عن الدعم المقدم

حكومياً وكأنه مئة

الاجتماعي وإيصاله إلى مستحقيه أوضح وزير المالية، أن الحكومة تسعى جاهدة إلى تطوير آليات إيصال المواد المدعومة إلى الفئات المستحقة وتوزيعها بالشكل الأمثل». وذلك بحسب ما ورد عبر موقع وكالة سانا بتاريخ 2017/11/7.

وفي معرض ردّه عن الأسئلة والاستفسارات حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2017 خلال نقاشه تحت قبة البرلمان، وضع وزير المالية: «أن موضوع زيادة الرواتب وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين هو الهاجس الأكبر للحكومة التي لن تدخر جهداً في زيادتها عند توفر الإمكانيات المالية لذلك، لافتاً إلى أن الحكومة تسعى جاهدة لتطوير آليات إيصال الدعم لمستحقيه وتوزيعه بالشكل الأمثل». وذلك بحسب ما ورد عبر موقع وكالة سانا بتاريخ 2016/11/2.

وربما يتعذر سرد التصريحات الحكومية والرسمية المشابهة، الكثيرة والمكررة، حول نفس الموضوع طيلة السنوات الماضية، والتي حالت السياسات المتبعة دون ترجمتها، لاستحالة ذلك عملياً.

زير السياسات وبيرها

إذا كان «الهاجس الأكبر» للحكومة منذ سنين هو تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وإذا كانت الحكومة منذ سنين تسعى لإيصال الدعم لمستحقيه بـ «الشكل الأمثل»، وما زالت مساعيها الحميدة تُسجل على هذا المستوى تبعاً من خلال ما يجري على مستوى تخفيض الدعم عملياً، فكيف من الممكن أن تكون النتيجة لو لم تكن لدى الحكومة هذه «الهاجس» وتلك المساعي «المثلى»؟ واقع الحال يقول: إن السياسات الليبرالية المتبعة حكومياً لا يمكن لها أن تسفر عن أي تحسن على المستوى المعيشي، كما تشير الدلائل على أن تلك السياسات هي المسؤولة عن حال الإفقار المتعدد للشرائح الاجتماعية الواسعة، والدفع بها نحو المزيد من التهميش، ناهيك عن نتائجها السلبية على المستوى الاقتصادي الوطني العام.

وعليه، فإن تكرار الحديث الرسمي وفقاً لنفس الصيغ والعبارات مراراً وتكراراً لن يخرج زير الوضع المعيشي المتردي من «بير» السياسات الليبرالية، المفكرة للبلاد والعباد، ما لم يتم القطع معها والدول عنها.

المعلمون.. شكوى حول عمليات تصحيح الأوراق الامتحانية



■ قاسيون

وقد تركزت الشكوى على النقاط التالية:

يتم بدء تصحيح الأوراق الامتحانية للطلاب، الخاصة بامتحانات شهادات التعليم «الأساسي» فور انتهاء العمليات الامتحانية، وذلك خلال فصل الصيف من كل عام، وتستمر هذه العملية لمدة 12 يوماً تقريباً.

عمليات التصحيح تتم بدءاً من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثالثة بعد الظهر من كل يوم، وبظروف صعبة بسبب الحر الشديد.

تتراوح أجور التصحيح بين 12 ألف ليرة - 20 ألف ليرة تقريباً، حسب عدد المصححين وطبيعة المادة وعدد أوراقها، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه يتم اقتطاع ضريبة بنسبة 10% منها، مثال على

ذلك فقد استحق أحد المصححين مبلغ 18200 ليرة لقاء عمله في تصحيح الأوراق الامتحانية لمادة اللغة العربية لشهادات التعليم «الأساسي» - الثانوي - الفني، وبدون دراية منه عن كيفية احتساب إجمالي هذا البذل النقدي. يتم التأخر في دفع أجور عمليات التصحيح لمدة 6 أشهر تقريباً، اعتباراً من انتهاء هذه العمليات، وهي مدة طويلة.

ما يجري على مستوى عمليات التصحيح يشابه ما يجري بالنسبة لعمليات المراقبة من حيث الأجور والتأخر في الصرف.

جرت سابقاً مطالبة برفع أجور التصحيح والمراقبة، لكن لم تلق هذه المطالبات أذاناً مصغية.

وقد ختمت الشكوى بالمطالب التالية:

رفع أجور عمليات التصحيح وأجور

التصحيح من حيث السعة، وخاصة ناحية تأمين أجهزة التكييف أو المراوح بالحد الأدنى، كون فترة التصحيح تتزامن مع فصل الصيف الحار، وبسبب طول مدتها يومياً.

الياتها، منعاً لأي عُبن يمكن أن يشعر به المعلمون المكلفون بهذه المهام. توفير الظروف والبيئة المناسبة في الأمكنة المخصصة لعمليات

عمليات المراقبة، بما يتناسب مع الجهد المبذول لقاء هذه المهام، ومع المسؤولية الناجمة عنها. السرعة بعمليات الحساب والصرف لهذه الاستحقاقات، مع توضيح

أصدرت الحكومة بيان الموازنة العامة للدولة لعام 2019، وكما في كل عام فإن الموازنة الجديدة تصدر، بينما الموازنة القديمة لم تقيم ولم تعلن الحكومة مقدار ما أنفقت، أو ما لم تنفقه في عام مضى... ليبقى الحديث عن الموازنة، أي: عن مقدار دور الدولة ومساهمتها في الإنفاق، ووضعها المالي، حبراً على ورق. لا يؤكد أو ينفيه شيء.

موازنة 2019 «1»

700 مليار إضافية ليست أجوراً أو استثماراً حقيقياً!

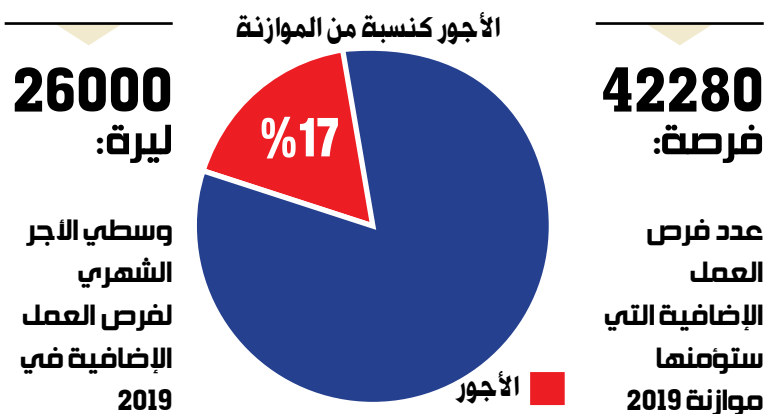


72% للإنفاق الجاري.. 17% للأجور

بمجموعها لا تشكل إلا نسبة 17% من إجمالي الموازنة.

حيث لن تزداد تعويضات مجمل العاملين إلا بمقدار أقل من 2 مليار ليرة. بينما ستخلق الحكومة 42 ألف فرصة عمل، بكتلة رواتب 13 مليار ليرة. أي: بوسطي أجر لفرصة العمل: 26 ألف ليرة شهرياً!

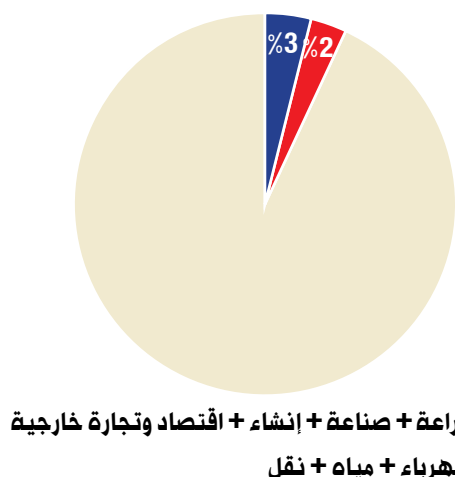
ستزداد كتلة الإنفاق الجاري بمقدار 420 مليار ليرة، عن عام 2018. ولكن كتلة الرواتب والأجور، مضافاً إليها كتلة رواتب المتقاعدين لن تزداد إلا بمقدار 25 مليار ليرة. لترتفع إلى 677 مليار ليرة تقريباً: «482 مليار للرواتب والأجور والتعويضات، و194 مليار ليرة لرواتب المتقاعدين». وهي



حصة الفرد تنخفض إلى حدود 170 ألف ليرة وحوالي: 390 دولاراً للفرد سنوياً

28% للإنفاق الاستثماري.. 5% للإنتاج وخدماته

نسبة الإنفاق الاستثماري والإنتاج وخدماته من الموازنة



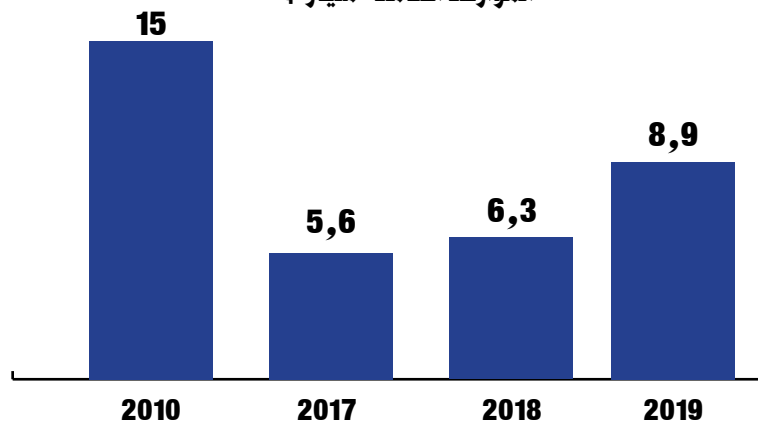
ستزداد كتلة الإنفاق الاستثماري بمقدار 275 مليار ليرة عن عام 2018. أما حصة قطاع الإنتاج الحقيقي «الزراعة + الصناعة + الإنشاء» مضافاً إليها مخصصات الاقتصاد والتجارة الخارجية، فستبلغ عملياً: 89 مليار ليرة فقط، ونسبة 2,2% من إجمالي الموازنة. بينما قطاعات الخدمات الأساسية المرتبطة بالإنتاج «كهرباء وماء ونقل» فستبلغ مخصصاتها الاستثمارية: 114 مليار ليرة، ونسبة 2,9% من الموازنة الإجمالية.

قاسيون، تناقش بيانات مشروع الموازنة لعام 2019، لما يحمل من دلالات على منطق السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ونبدأ في العدد الحالي من جانب الإنفاق ووجوهه الرئيسية:

22% زيادة الإنفاق العام

سيزيد الإنفاق الحكومي، عن العام الماضي بمقدار 700 مليار ليرة تقريباً... حيث بلغت الاعتمادات المخصصة لموازنة عام 2019: 3882 مليار ليرة سورية، بسعر صرف الدولار 435 ليرة أي: ما يعادل 8,9 مليار دولار. بينما بلغت موازنة 2018 المعلنة: 3187 مليار ليرة، وحوالي 6,3 مليار دولار، حيث وضعت الحكومة سعر صرف في موازنة العام الماضي 500 ليرة مقابل الدولار.

الموازنة العامة - مليار \$



210 ألف ليرة سنوياً للفرد

ألف ليرة للفرد عن العام الماضي. بينما إذا احتسبنا أعداد اللاجئين الموجودين في الإقليم وحوالي 5 مليون نسمة، فإن حصة الفرد تنخفض إلى حدود 170 ألف ليرة، وحوالي: 390 دولاراً للفرد سنوياً.

حصة الفرد من الموازنة ستبلغ 210 آلاف ليرة سنوياً، وحوالي: 480 دولاراً للفرد. وفق تقدير عدد السكان 18,49 مليون نسمة من الموجودين داخل البلاد في عام 2019 «wpp- Syria» ما يعني زيادة بمقدار 37

30% تراجع حصة الفرد المقيم من الموازنة



والبنزين رابح أيضاً... وبلا دعم



أجرت قاسيون في العدد 887 حاسبة للتكاليف التقديرية لإنتاج المازوت في سورية، بطرق تأمينه المتعددة. وسنقوم في هذا العدد بحساب تكاليف تأمين حاجتنا من البنزين بالطريقة ذاتها.

■ عشتار محمود

عدم تأمين الكميات من المصدرين الأول والثاني.

تكاليف ومبيعات وأرباح البنزين من إنتاج 50 ألف برميل نفط

وفق الحالة الأولى لإنتاج نفط خام محلي بمقدار 50 ألف برميل نفط يومياً، فإن محصلة مبيع البنزين بسعر 220 ليرة للتر، تستطيع أن تحقق أرباحاً بمقدار 116 مليار ليرة تقريباً. فالإنتاج المحلي الذي يكلف تكاليف الاستخراج والتكرير فقط، وتبلغ 1,3 مليار ليرة، ويحقق أرباحاً بمقدار: 130 مليار ليرة، كما أن البنزين المنتج من النفط الخام الإيراني، رابح أيضاً بمقدار 38 مليار ليرة، وكلا الربحين يعوضان الدعم الموجود في تكاليف البنزين المستورد، التي تقارب 52 مليار ليرة.

البداية من كميات استهلاك البنزين المقدرة وفق التصريحات الحكومية بمقدار: 1,8 مليار لتر من البنزين، خلال سنة، بمعدل توزيع يومي 5 مليون لتر. وهذه الكميات يتم تأمينها كما المازوت، أولاً: من تكرير النفط الخام المحلي الذي تتضارب تصريحات الحكومة حول كميته، ليقول تقرير السورية للنفط أنه بلغ 50 ألف برميل يومياً في منتصف العام الحالي، وتقول تصريحات أخرى لمسولين: أنه بلغ 23 ألف برميل يومياً، وسنجرى الحساب وفق الحالتين. وثانياً: من كميات النفط الخام الإيراني الوارد شهرياً بمعدل 2 مليون برميل. وثالثاً: عبر استيراد البنزين مباشرة، وبالسعر العالمي في حال

الربح أو الدعم في إنتاج البنزين 2018 «2»

الربح/ الدعم مليار ليرة	المبيع مليار ليرة	التكلفة مليار ليرة	الكمية مليون لتر	
38	176	138	800	من الخام الإيراني
130	132	1.3	600	من الإنتاج المحلي
52-	88	140	400	مستورد

1,6 ليرة

3 مليار ليرة

تبلغ أرباح مبيعات 1,8 مليار لتر بنزين النهائية مقدار 3 مليار ليرة، من إنتاج محلي بمعدل 23 ألف برميل نفط يومياً. ونحتاج لاستيراد 725 مليون لتر تقريباً.

قد تتراوح أرباح مبيع 1,8 مليار لتر من البنزين، خلال عام: بين 116 مليار ليرة، انخفاضاً إلى 3 مليار ليرة. إذ تختلف التكاليف كثيراً، مع اختلاف كمية الإنتاج المحلي من النفط الخام.

التصريحات الحكومية تقول: إن تكلفة لتر البنزين الوسطية تقارب 315-320 ليرة، معتبرة أن تكاليف الدعم السنوية من المبيع قد تتراوح بين 170-180 مليار ليرة وصولاً، خلال عام. بينما تفاصيل التكاليف تشير إلى أن البنزين قد يحقق ربحاً مرتفعاً، أو ربحاً منخفضاً وفقاً لكميات إنتاج النفط الخام المحلي، ولكنه يحقق ربحاً في الحالات كافة!

استهلاك البنزين يقارب 1,8 مليار لتر ومن مبيعاته ممكن أن يتحقق ربح يفوق 100 مليار ليرة أو 3 مليار فقط لكن من الصعب أن يكون مدعوماً!

الربح أو الدعم في إنتاج البنزين 2018 «1»

الربح/ الدعم مليار ليرة	المبيع مليار ليرة	التكلفة مليار ليرة	الكمية مليون لتر	
38	176	138	800	من الخام الإيراني
59	60	0,6	275	من الإنتاج المحلي
94-	159	253	725	مستورد

175 ليرة للتر

116 مليار ليرة

التكلفة الوسطية للتر البنزين بهذه الحالة تقارب 175 ليرة، بين 172 ليرة للمنتج من الخام الإيراني، و2,1 ليرة للتر من الإنتاج المحلي، وصولاً إلى 350 ليرة للتر المستورد.

تبلغ أرباح مبيعات 1,8 مليار لتر بنزين النهائية، مقدار 116 مليار ليرة، من إنتاج محلي بمعدل 50 ألف برميل نفط يومياً.

تكاليف ومبيعات وأرباح البنزين من إنتاج 23 ألف برميل نفط

أرباح البنزين المنتج من الخام الإيراني، ومن الإنتاج المحلي أن تغطي تكاليف الكتلة المستوردة الأكبر البالغة 725 مليون لتر من البنزين.

أما في الحالة الثانية وبافتراض أن الإنتاج المحلي من النفط الخام تقارب 23 ألف برميل نفط يومياً، فإن أرباح البنزين تنخفض إلى 3 مليار ليرة، حيث تستطيع

+6,4% ارتفاع الدولار في نصف شهر



حيث تشكل حركة التصدير، وحركة الوافدين في السوق السورية، طلباً على المنتجات والليرة السورية، وتدفعاً للدولار أو للعملة الأخرى المقابلة، وليس العكس!

إن ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السوداء السورية، يعني ارتفاعاً «مركزياً» للطلب على الدولار. ما يعني أن قوى كبرى في السوق تجري عملية تجميع للدولار، دون ضجة كبيرة. فما السبب؟ هل هو لغايات استيرادية كبرى، مثل: النفط أو الوقود عموماً؟ أم لغايات ترتبط بتوقع ارتفاع مستوى الأسعار، أو سعر صرف الدولار خلال الفترة القادمة؟

الارتفاع المذكور بنسبة: 6,4% أتى بطيئاً وتدرجياً، ودون مقدمات متعلقة بالظروف الاقتصادية، أو الأمنية العامة... من التي تحمل عادة تأثيرات على سعر صرف الدولار.

فلا مخاطر أمنية، ولا متغيرات اقتصادية تتعلق بارتفاع التضخم، أو تراجع الإنتاج، أو تراجع قيمة الليرة، وارتفاع الأسعار عموماً، ليقابلها ارتفاع في سعر صرف الدولار. وبالتالي لا يوجد هناك ما يستدعي ارتفاع الطلب على الدولار... بل على العكس من ذلك، فإن المتغير الوحيد في الفترة الماضية، المتمثل بفتح معبر نصيب، يمكن أن يحمل أثراً إيجابياً على سعر صرف الدولار.

ارتفعت أسعار صرف الدولار في السوق من قرابة 468 إلى حوالي 498 خلال النصف الأول من الشهر الحالي 11-2018. وقد اشدت خلال خمسة أيام بين 10-11 وصولاً إلى 11-15، ليرتفع من 478 وصولاً إلى قرابة 500، بارتفاع أربع ليرات وسطياً في السعر كل يوم.

اشتداد الاحتجاجات الشعبية في فرنسا



اندلعت في فرنسا يوم السبت 17 تشرين الثاني احتجاجات شعبية في أكثر من ألفي مدينة وقريّة، شارك فيها أكثر من 287 ألف شخص، احتجاجاً على رفع أسعار الوقود، وتدهور القدرة الشرائية. حيث من المتوقع أن ترتفع أسعار الوقود في فرنسا ابتداءً من 1 كانون الثاني القادم بمقدار 2,9 سنت بالنسبة للتر البنزين و6,5 سنتا بالنسبة للديزل.

منذ مطلع تشرين الأول الماضي وعلى خلفية رفع أسعار الوقود، انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي دعوات لحركة شعبية احتجاجية تسمى «السترات الصفراء»، توعدت بإغلاق الطرقات والمطارات ومحطات الوقود في العاصمة باريس وضواحيها، مما سيشل العاصمة التي تشكل أهم النقاط الحيوية والإستراتيجية في البلاد، بهدف دفع الحكومة إلى مراجعة سياستها الاجتماعية.

وقد حاول المتظاهرون يوم السبت إغلاق الطرق السريعة ومنع الوصول إلى مستودعات الوقود، والتقدم كذلك إلى الشانزليزيه في باريس لكن قوات الشرطة منعتهم من ذلك، وأطلقت الغازات المسيلة للدموع مما تسبب بإصابة أكثر من 400 شخص، وتم احتجاز 282 متظاهراً. تشكل هذه الاحتجاجات تصاعداً في الحراك الشعبي المستمر في فرنسا ضد السياسات الاقتصادية

الاجتماعية، بأشكاله وأساليبه المتنوعة من مظاهرات إلى إضرابات عمال في شركات ومؤسسات مختلفة، وطلاب جامعات، ومُدرّسين، تنديداً ببرنامح ماكرون الإصلاح، الذي يصب في مصلحة أصحاب رؤوس الأموال، ومضمونه فتح باب أوسع للاستثمارات الأجنبية، وتخفيض في نسبة الضرائب على الشركات، وكذلك تخفيض في نسبة الميزانية المخصصة للنفقات العامة، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى انتزاع حقوق الطبقة العاملة التي

الضغط بشكل أكثر تنظيماً. تأتي أهمية هذه الاحتجاجات في فرنسا، بالإضافة إلى أنها تعكس مصلحة وإرادة غالبية الشعب، كونها تجري في دولة مركزية ضمن المنظومة الرأسمالية، ودولة ذات وزن مهم في الاتحاد الأوروبي، مما يعكس بشكل لا لبس فيه، عمق أزمة المنظومة الرأسمالية التي أصبحت عاجزة عن إيجاد الحلول لأزمته، وما يعنيه جدياً من انفتاح الأفق أمام الشعوب لتحرر من الاستغلال.

اكتسبها الفرنسيون في نضالاتهم السابقة ضد السياسات الليبرالية. تشدد الأزمة الرأسمالية في دول المركز، ومع تغير ميزان القوى وتراجع إمكانية النهب على المستوى الدولي، تلجأ اليوم الأنظمة الرأسمالية إلى استغلال شعوبها أكثر، محاولة انتزاع ما اكتسبته سابقاً من حقوق، بما يؤدي إلى تدهور أعلى في مستوى معيشتها، والذي يعني في نهاية المطاف ارتفاع مستوى الاحتجاجات الشعبية، وممارسة مختلف أشكال

حرية البيانات الكبرى... حرية «عمالقة التكنولوجيا»



في أمازون مثلاً من 10% في عام 2005، وصولاً إلى 23% في عام 2015. وارتفعت في شركة علي بابا الصينية من 10% في عام 2011 وصولاً إلى 32% في عام 2015. وتعود هذه الأرباح والعوائد إلى عمليات استخراج ومعالجة البيانات، حيث تستخدم سيطرتها على البيانات، بتقديم خدمات هامة، وتوسط العمليات التجارية والمعاملات... إن مستوى التمركز والهيمنة في هذا القطاع، يتناقض مع ما يروج له حول «البيانات الكبرى» و«ثورة البيانات» على اعتبارها، نتاج اجتماعي، وتحديداً إذا ما ترك عمل هذه الشركات للسوق لتنظم العمل ذاتياً، دون ضوابط. فعلياً تؤمن هذه الشركات، احتكارها للبيانات، بشكل شبه مجاني، حيث يتلقى المستهلكون خدمات رقمية متوسعة، مقابل تسليم بياناتهم، بأسعار رمزية صفرية... التحكم في هذه البيانات واستخدامها هو ما يسمح بتحقيق الربح الكبير لهذه الشركات، عبر استخدام البيانات، بل وإساءة استخدامها.

تفرض الضرورات اليوم، وجود سياسات بيانات تقييدية لمعالجة أربع قضايا: من يمتلك البيانات،

من بين أكبر 25 شركة تكنولوجيا كبيرة من حيث القيمة السوقية، هنالك 14 شركة مقرها الولايات المتحدة، وثلاث في الاتحاد الأوروبي، وثلاث في الصين، وأربع في بلدان آسيوية، وواحدة في إفريقيا. وقد وصلت القيم السوقية لشركات التكنولوجيا إلى قيم غير مسبوقة في عالم الشركات، كشركة أبل التي وصلت إلى 1 تريليون دولار، بما يفوق ناتج السعودية وجنوب إفريقيا مجتمعين! تتجمع لدى هذه الشركات الكبرى، البنية التحتية الرقمية الأكبر، بمستوى تمركز كبير جداً يجعل دخول الدول النامية، وشركات جديدة إلى هذا السوق، يحتاج إلى مستوى تعاوني كبير، فيما بينها. وتحتاج أيضاً إلى عملية ضبط وتنظيم، وتحديد حريات الشركات الكبرى في هذا المجال.

حيث أتاح التحرير في هذا المجال للشركات الكبيرة أن تتهرب إلى حد كبير من الرقابة التنظيمية الصارمة ومن رقابة تحد من قدرة السياسات على الضبط. إن عملية سيطرة هذه الشركات على السوق، تتيح لها عوائد وأرباح كبرى، حيث ترتفع أرباحها بالقياس إلى المبيعات بنسب عالية: ارتفعت

تجري تغيرات في قطاع التكنولوجيا الأمريكي خلال العام الماضي، فيما يسمى «بعمليات تصحيح» في سوق أسهم شركات التكنولوجيا مستمرة، وهي ليست إلا عمليات بيع لأسهم هذه الشركات، وانتقال الأموال الكبرى منها إلى مجالات أخرى... آخر هذه العمليات كانت خلال الأسبوعين الماضيين عندما بلغت قيمة التخفيض في القيم السوقية لأسهم الشركات الأمريكية الخمس الكبرى 40 مليار دولار جديدة في كل من: فيسبوك - أمازون - أبل - نتفليكس - وغوغل.

من عمليات الضبط والقنونة في هذا المجال، دون عمليات تعاونية واسعة. تساعد في إدراج السياسات الرقمية ضمن السياسات التنموية. ليدرج بينها توطيد البيانات، وإدارة تدفق البيانات ونقل التكنولوجيا والرسوم الجمركية على الإرسالات الإلكترونية.

وكيف يمكن جمعها، ومن يمكنه استخدامها، وبأية شروط... بالإضافة إلى معالجة مسألة سيادة البيانات، فأياها يحكمها القانون المحلي، وأياها عالمي يحكمها قانون عالمي. لا يمكن أن تطور البلدان النامية بنيته التحتية الرقمية، أو أن تطور

صدر الحكم بؤاد الكتاب الجامعي

هل ستشهد الأيام القادمة عملية وإد رسمي للكتاب الجامعي؟ تساؤل أصبح أكثر مشروعية وجدية بعد التصريح الذي أدلى به وزير التعليم العالي في مجلس الشعب الأسبوع الماضي، والذي يمكن اعتباره تمهيداً لهذا الإجراء.

■ نوار الدمشقي

فقد قال وزير التعليم العالي، في معرض النقاش حول الموازنة الاستثمارية لوزارة التعليم العالي والجهات التابعة لها للعام 2019 في مجلس الشعب، وما أثير من قبل بعض أعضاء مجلس الشعب حول الانتباه لموضوع الكتاب الجامعي، موضحاً: «اللفظة المستخدمة بكلمة كتاب جامعي غير صحيحة، والمصطلح المناسب لها هو مرجع جامعي، والحل البديل لذلك هو أن تكون هذه المحاضرات مجهزة إلكترونياً بإمكان الطالب الحصول عليها من خلال الاتحاد الوطني لطلبة سورية، على أن تكون معتمدة من الكلية»، وذلك حسب ما ورد عبر الصفحة الرسمية لمجلس الشعب على «فيسبوك».

رخصة الرحمة

توضيح الوزير أعلاه، ربما يمكن اعتباره رخصة الرحمة الموجهة للكتاب الجامعي، بعد كم الملاحظات الكبيرة والكثيرة عليه طيلة السنوات الماضية، والمعاناة التي يتكبدها الطلاب سنوياً في التعامل مع الكتاب الجامعي، اعتباراً من توفره وإمكان اقتنائه، مروراً بمحتويات بعضه التي أصبحت قديمة ولا تتلاءم مع المستجدات العلمية والمعرفية الحديثة، وصولاً لإغفاله وعدم اعتماده من قبل بعض الأساتذة، ناهيك عما يجري أحياناً على مستوى اعتماد بعض أجزاءه، أو الاختلاف بين محتويات الكتاب وما يقدمه الأستاذ المحاضر من معلومات خلال المحاضرات، بعضها يكون متعارضاً مع محتويات الكتاب، والأهم من ذلك كله هو: البدائل التي يعتمد عليها الكثير من الطلاب أثناء الدراسة وعمليات التحضير للتقدم لامتحانات، والتي يتردد الاعتماد عليها في ظل جملة ما يتعرض له الكتاب الجامعي نفسه من صعوبات.

كما أن التوضيح أعلاه، أفسح المجال من الناحية العملية على الاعتماد على المحاضرات البديلة، وشرعن وجودها واستخدامها، بعد كل الحديث السابق عن إدانتها من خلال بعض الأساتذة أو عمادات بعض الكليات، وحتى من قبل الوزارة نفسها، لكنه بالمقابل رهن الموثوقية بهذه المحاضرات والاعتمادية لها من قبل الكليات، وبربطها بالاتحاد الوطني لطلبة سورية.

مشكلة معقدة ومركبة

لا شك أن الكتاب الجامعي يواجه مشكلة مركبة ومعقدة، أحد جوانبها هو ما تمثله على مستوى معاناة الطلاب، لكن لهذه المشكلة جوانب أخرى كثيرة لا يمكن إغفالها، وخاصة على مستوى التأليف والاعتمادية والمشاكل المتعلقة بهذا الباب على مستوى المؤلفين المؤهلين والمعتمدين، سواء فيما بينهم أو فيما بينهم وبين الأساتذة الجامعيين أو الوزارة، بالإضافة إلى التكاليف المتعلقة بعمليات الطباعة والتغليف وغيرها، مع عدم إغفال آليات التسويق والتوزيع، التي يجب ألا تقتصر على الطلاب الجامعيين المعنيين، باعتبار أن الكتاب الجامعي كما هو معتمد



قريب، يعتبر من المراجع العلمية المعتمدة من قبل الكثير من الجامعات والمراكز البحثية الإقليمية والدولية، وذلك لما فيه من معلومات علمية قيمة مصاغة بأسلوب علمي معرفي سلس، ما يشير إلى إمكانيات من تعب عليه تأليفاً وتدقيقاً من الأساتذة الدكاترة السوريين كل باختصاصه، وما كان يتوفر لدى هؤلاء الأساتذة المحترمين من اندفاع ذاتي واهتمام عميق بالعلم والمعرفة والطلاب الجامعيين والمستقبل، وما كانوا ينالونه لقاء ذلك من تقدير وثناء على جهدهم وعملهم، على الجانب المعنوي أكثر منه على المستوى المادي رغم أهميته، وهو ما جعل من هذا الكتاب ذا سمعة طيبة حملته بعيداً ليغرف منه الآخرون أيضاً.

ولعل حال الكتاب الجامعي الآن، وصولاً لعدم اعتماديته، حتى من قبل الوزارة المعنية به والمسؤولة عنه، دليل إضافي على ما أوصلتنا إليه السياسات التعليمية من تزل، مع عميق الأسف.

مع الأخذ بعين الاعتبار، أن الإمكانيات ما زالت متوفرة، فالعقول السورية النيرة، المجبولة بالعلم والمعرفة التخصصية، لم تجف كما يريد لها البعض، لكنها لا تتم إلا بتوفر البيئة المناسبة لها، بعيداً عن الولاءات والمحسوبيات والوساطات والفساد والتهميش والإفقار، ناهيك عن عدم التقدير والاهتمام، حيث لا يمكن أن يستقيم العلم والعطاء المعرفي في ظل هذه الأفات وغيرها، والتي تعتبر من مفرزات ونتائج السياسات المتبعة على المستويات كافة.

أخيراً، نقول للحكومة والقائمين على الأمر من أصحاب القرار: أعيدوا الاعتبار لجامعاتنا وكلياتنا الحكومية التي خرجت أجيالاً متعاقبة من المتخصصين، انتفع بها الداخل السوري كما انتفعت بها دول الخارج أيضاً، ولا شك أن بعضكم، أو جلكم، خريج هذه الجامعات، وأعيدوا الألق للكتاب الجامعي السوري، وردوا له اعتباره المفقود، بدلاً من وأده، فما هكذا تورد الإبل، وما هكذا يرد الدين!

يرتبط بذلك على مستوى العملية الامتحانية والتقييم والتقويم الطلابي، وربما على مستوى القبول الجامعي نفسه، وما يجب أن يسبقه على مستوى السياسات التعليمية في مراحل التعليم الأدنى «الأساسي والثانوي» كتمهيد لهذا القبول.

فهل نحن بصدد كل هذه التعديلات على مستوى التعليم الجامعي، والسياسات التعليمية جملة وتفصيلاً؟ أم أن العبارة التي أوردها الوزير بهذا الصدد لا تعدو كونها «حجراً في بحر»؟

الهروب من المشكلة

لا شك أن السياسات التعليمية بحاجة لإعادة النظر والتعديل عليها بما ينسجم مع متطلبات عمليات النمو والتنمية التي تفرضها الضرورات الحياتية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والتي يجب أن تحقق مصالح أوسع الشرائح الاجتماعية، وبما يتوافق مع أعلى المعايير العلمية الحديثة والمستجدات المتسارعة على هذا المستوى، وإلا فإنها ستسير نحو المزيد من التردّي والتراجع، وهو ما نشهده عملياً، كون هذه السياسات تنحو باتجاه محاباة شريحة الأغنياء على حساب البقية الباقية من الشرائح الاجتماعية الفقيرة، وعلى حساب الضرورات الحياتية الموضوعية.

فواقع الحال يقول: إن السياسات التعليمية المتبعة، حالها كحال جملة السياسات المعتمدة، تقف عاجزة أمام الاستحقاقات المطلوبة والمفروضة موضوعياً، وبالتالي ليس من المستغرب أن نشهد هذا التخبط بها، وبحيث يبدو الإجراء الأسهل من أجل معالجة مشكلة الكتاب الجامعي المترابطة، على سبيل المثال، هو بالتخلص منه، ليصبح ضحية إضافية من ضحايا هذه السياسات.

السمعة المهذورة

ربما تجدر الإشارة إلى أن الكتاب الجامعي السوري كان فيما مضى، وحتى وقت

تسليط الضوء على

أحد جوانب المشكلة

دون البقية وصولاً

لا اعتبار الكتاب

الجامعي بحال

توفره مرجعاً فقط

لا يحل المشكلة بل

ربما يزيدا تعقيداً

وارباًكاً.

حمص.. مقومات العودة



استقر الكثير من اهالي مدينة حمص في بيوتهم وأحيانهم وبدأوا باستعادة نشاطهم وحياتهم الطبيعية فيها، بينما مازالت بعض المعوقات تحول دون عودة واستقرار البقية المتبقية من هؤلاء، وكذلك هي حال الأهالي في ريف المدينة الكبير، كما يجمع هؤلاء جملة من أوجه الصعوبات والمعاناة المشتركة.

■ مراسل قاسيون

في المقابل، فإن عمليات إعادة التأهيل للبنى التحتية والشوارع الرئيسية في مدينة حمص وريفها ما زالت مستمرة من قبل المحافظة والبلديات، والتي لم تستكمل بشكلها النهائي بعد، كما تستمر استعادة الخدمات العامة للمدينة وريفها من قبل الجهات العامة الأخرى.

البعض استقر والبقية بالانتظار

بعض أحياء المدينة التي لم تتعرض للدمار بشكل كبير كانت الأسبق على مستوى عودة استقرار الأهالي فيها، واستعادة حياتهم ونشاطهم الاقتصادي والاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجزء الأكبر من هؤلاء لم يغادروا بيوتهم وأحياءهم طيلة السنوات الماضية، بينما مازالت بعض الأحياء الأخرى التي تعرضت أجزاء كبيرة من أبنيتها للدمار الجزئي أو الكلي، واضطر الكثير من أهلها لأن يتركوها وينزحوا عنها، بانتظار عودة أهلها إليها والاستقرار فيها لاستعادة حياتهم وأوجه نشاطهم.

عودة هؤلاء إلى بيوتهم وأحيائهم عملياً لا تقتصر فقط على استكمال عمليات إعادة التأهيل للبنى التحتية فيها وترحيل الأنقاض منها وعودة الخدمات إليها، برغم أهمية كل ذلك طبعا وضرورته، حيث تقوم المحافظة والجهات العامة الأخرى على استكمال هذه المهام تباعاً في هذه الأحياء، برغم بعض الملاحظات على هذا الجانب، وخاصة على صعيد توفير الطاقة الكهربائية وتأمين العدادات للمشتريين، لكن المشكلة الأهم بالنسبة لهؤلاء تتمثل بإمكانية إعادة تأهيل بيوتهم نفسها التي تعرضت للدمار الجزئي أو الكلي، وذلك لارتباط ذلك بجملة من المعوقات، أهمها هو: جانب التكلفة الباهظة في ظل الواقع الاقتصادي الصعب والمعيشي المتردي، وفي ظل الصعوبات على مستوى صرف التعويضات الموعودة عن الأضرار، أو على مستوى الورقيات والثبوتيات المطلوبة في حال اللجوء لبعض جهات التمويل من أجل عمليات الترميم والتأهيل، بما في ذلك برارات الذمة المطلوبة «الكهرباء- الماء- الهاتف» ومن قبل المحافظة أيضاً، بالإضافة طبعا إلى الموافقة الأمنية المطلوبة بما لها وما عليها.

وبحسب بعض الأهالي فإن كل هذه المتطلبات تعتبر عبئا وتكلفة إضافية كبيرة، خاصة وأن استكمال كل هذه الورقيات والثبوتيات والموافقات أصبحت بوابة للاستفادة من قبل البعض، على حسابهم وعلى حساب سرعة عودتهم واستقرارهم.

مشكلة رغيغ الخبز

الخدمات العامة في المدينة، وبرغم استمرارها وعدم توقفها طيلة السنوات الماضية، إلا أنها ما زالت منقصة، وبخاصة للمزيد

من الاهتمام، خاصة في ظل تزايد التعداد السكاني في المدينة والريف بنتيجة عودة الأهالي إلى بيوتهم.

المشكلة الأبرز بالنسبة للأهالي على هذا الصعيد تتمثل بتأمين رغيغ الخبز، فهؤلاء يعانون يوميا من أجل تأمين قوت يومهم المتمثل بهذا الرغيغ، بسبب شدة الازدحام على الأفران، والتي لا تختلف لا ليلاً ولا نهاراً، حيث يضطر من يريد الحصول على ربة خبز للوقوف بطابور الفرع عدة ساعات، ما يعني عملياً الكثير من الجهد والعناء، ناهيك عن هدر الوقت، أو الاضطرار لشراء حاجته من هذه المادة من قبل المعتمدين أو من بعض المحال، طبعا مع فارق سعري على كل ربة، والذي يرتبط بعامل توقيت البيع، بين الليل أو النهار، وبعامل البعد عن الفرن.

وبرغم الحديث الرسمي عن أنه لا وجود لازمة خبز ناحية الكمية، وبأن جزءاً من المشكلة مفتعل ومرتبطة بتخفيض كميات الطحين الموزع على الأفران، منعاً لبيعه والاتجار به من قبل بعض المستفيدين والفاسدين، إلا أن واقع الحال يقول: إن تأمين رغيغ الخبز مشكلة، وهي بحاجة للحل، علماً أن مشكلة الرغيغ لا تقتصر فقط على تأمينه، بل وفي أحيان كثيرة ترتبط كذلك الأمر بمواصفاته وجودته، حيث تختلف هذه المواصفة بين فرن وآخر، وحتى في الفرن نفسه في بعض الأحيان، ما يعني ضرورة بذل المزيد من الجهود على مستوى الرقابة والمتابعة، والجدية بذلك، كون هذه المادة ضرورة حياتية يومية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المشكلة ليست محصورة في المدينة، فهي تظهر بشكل أكثر فجاجة في الريف القريب والبعيد.

مشكلة الصحة والطبابة

المشكلة الحياتية الأخرى التي يعاني منها

أهالي المدينة والريف تتعلق بجانب الصحة والطبابة، فالمشافي والمستوصفات العامة في ازدهار دائم، فبرغم الخدمات التي تقدمها هذه المشافي والمستوصفات لعموم المواطنين، إلا أنها تعتبر غير كافية، ولعل افتتاح المشفى الوطني الجديد يساعد في تخفيف الضغط والازدحام نوعاً ما، وهو ما يرحوه الأهالي، إلا أن مشكلة الأمراض لا تتعلق بتوفير فرصة العلاج منها فقط، بل في الوقت اللازم لذلك، وخاصة عندما يكون الحديث عن العمليات الجراحية، أو عن عمليات غسل الكلى مثلاً، فبعض الحالات يكون عامل الزمن بالنسبة إليها عاملاً ضاعطاً في ظل الازدحام والأعداد الكبيرة، ما يعني الاضطرار للجوء للمشافي والعيادات الخاصة، مع ما يعنيه ذلك من تحمل للنفقات الكبيرة جراء ذلك، فالاستطباق في القطاع الخاص أصبح من سوية النجوم الخمس، التي لا يتحمل تكاليفها إلا الحظوة من الأغنياء.

الجانب الآخر على هذا المستوى من المشكلة، هو: تأمين الدواء، ليس بسبب عدم توفره، بل بسبب أسعاره المنقطة، حيث تتوفر في الصيدليات كافة أنواع الأدوية، وإن لم تتوفر نفس الدواء فهناك البدائل عنه، لكن كل بحسابه وحسب نوعه ومصدره، بالإضافة «إلى شطارة» الصيدلاني في كسب المزيد من الأرباح على حساب المحتاجين من المرضى، والمضمر الأكبر من ذلك هم من يعانون من الأمراض المزمنة، القلب والضغط والسكري وغيرها من الأمراض، ولعل ذلك يعتبر مشكلة عامة لا تقتصر على مدينة حمص وريفها بل وفي كل مدينة أيضاً.

مشاكل أخرى

على هامش هذه المشاكل الرئيسية تأتي مشاكل إضافية تتضافر معها، بحيث تبدو مجتمعة عوامل منغصة بالنسبة للمواطنين.

فمشكلة المواصلات بحاجة للحل، حيث لم يتم استكمال تخديم أحياء المدينة كافة بالمواصلات، بالإضافة إلى نقص أعداد وسائط النقل العاملة على الخطوط فيها، أو بين المدينة والريف، ومع طول بعض الطرقات والتخالفات بسبب استمرار إغلاق بعض الطرقات، وبوجود الحواجز، تصبح مشكلة النقل والمواصلات أكثر شقاء بالنسبة للمواطنين، ناهيك عن بعض أوجه الاستغلال من قبل بعض السائقين، أو الاضطرار للجوء للتكاسي مع ما يعنيه ذلك من تكلفة وعبء.

أما مشكلة الأسعار في الأسواق، التي تعتبر مشكلة عامة، لم ولن تجد طريقها للحل على ما يبدو، خاصة في ظل ضعف الرقابة والمتابعة واستمرار أوجه الفساد. فبرغم الحديث عن كثرة دوريات التموين والصحة والبلديات في الأسواق بغاية متابعتها ورقابتها ومنع الغبن الممارس على المواطنين في السعر والمواصفة والجودة، إلا أن واقع الأسواق على حالها من الانفلات على هذه المستويات.

ماركة مسجلة للحماصة مشكلة إضافية- يعاني منها العاملون في الدولة والمتقاعدون في المدينة- تتمثل بعدد الصرافات القليلة الموجودة، وتعطل جزء منها، حيث تزدهم هذه الصرافات مطلع كل شهر بالمواطنين، الذين يصطفون في طابور الانتظار في العراء، صيفاً وشتاءً، والأدهى أن يقوم بعض العاملين في المصارف، وبذريعة التعبئة أو الصيانة لهذه الصرافات، باستغلال المواطنين، حيث يقوم هؤلاء بسحب أرصدة بعض البطاقات لقاء عمولة من أصحابها، على حساب المنتظرين في الطابور، وهي طريقة جديدة من الاستغلال، لم يسبق أن سمع بها أبناء المحافظات الأخرى، وبحسب بعض الحماصة فإن هذه الذريعة الجديدة للتكسب تعتبر سابقة يجب أن تسجل باسم هؤلاء.

مؤتمر باليرمو: دفع دولي للحل الليبي



مع الأمم المتحدة، وأن أهمية المؤتمر تكمن في جمعه عدداً من المسؤولين القيايين الذين يلعبون دوراً مهماً في الأحداث الليبية.

يمكن القول: إن أهمية مؤتمر باليرمو تكمن في نقطتين أساسيتين، أولاً: أنه استطاع ضمان موافقة جميع أطراف الأزمة الليبية على الحل، ووضع أطراً زمنية ومرجعية له، مما يعني دفعاً إضافياً باتجاه التسوية السياسية.

ثانياً: أنه أكد على دور روسي جدي في الدفع باتجاه الحل، مما يعني وجود راع دولي له وزن مهم على الساحة الدولية، وعلى تراجع دور واشنطن على الساحة الدولية عموماً، وفي الشأن الليبي خصوصاً.

إن إنجاز الحل الليبي له أهمية خاصة في الوقت الحالي تكمن في سد الطريق أمام محاولة جعل البلاد بؤرة للتوتر والإرهاب، تُستخدم كأداة في إحياء مشروع الفوضى الذي يتصاوت في أجزاء أخرى من العالم.

مبعوث الأمم المتحدة، غسان سلامة، بعقد مؤتمر وطني في طرابلس مطلع عام 2019، يمهّد لانتخابات في الربيع.

دور روسي وغياب أمريكي
رغم التوافقات التي تم الوصول إليها، فإن نجاح الحل يبقى مرهوناً بطبيعة الحال بالتطبيق العملي لما تم الاتفاق عليه، وهو ما يبدو أن فرص نجاحه أصبحت أعلى اليوم مع وجود توافقات وإجماع داخلي، يتزامن مع وجود راع دولي حقيقي للحل. إذ أعربت روسيا عن استعدادها لاستضافة مؤتمر يضم جميع الفرقاء الليبيين، كما أكد رئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفيدف، بأن العمل جارٍ على إيجاد منظومة سياسية في ليبيا لا بد للشعب الليبي أن يحددها، كذلك أكد نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف بأن موسكو تولي اهتماماً خاصاً للأزمة في ليبيا، والجهود الدولية المبذولة لتسويتها بالتعاون

**البيان الختامي
عكس درجة
عالية من
التوافقات على
الحل وعلى
أهمية وحدة
البلاد وسيادتها**

معباً عن أن زيارته إلى إيطاليا جاءت لأغراض أخرى تتضمن عقد لقاءات مع رؤساء وقادة دول مشاركين في المؤتمر.

ورغم أن الكثير من التحليلات اعتبرت أن المؤتمر كشف عمق الانقسام بين الأطراف الليبية من جهة، وبين الدول المهتمة بالشأن الليبي أبرزها: فرنسا وإيطاليا من جهة أخرى، حول الاستحقاقات السياسية الانتخابية والدستورية القادمة، وهو ما أكدته سياسيون ليبون، لكنهم اعتبروا أن الدور الروسي اليوم سيكون له أثر إيجابي في التقليل من حدة الانقسام.

إلا أن البيان الختامي عكس درجة عالية من التوافقات، على الحل، وعلى أهمية وحدة البلاد وسيادتها، وعلى اعتبار اتفاق «الصخيرات» المسار الوحيد للحل، مما يعني دعم العملية السياسية للتوافق على الخطوات الانتخابية والدستورية، بالإضافة إلى دعم جهود

■ عليا نجم

طالت الأزمة الليبية واستعصت منذ تدخل الناتو، ونشره للفوضى والانقسام، لكن دولاً أخرى تبدو جدية في إيجاد حل حقيقي ونافع للبيين، أبرزها روسيا، التي أصبح دخولها على خط حل أية أزمة ضماناً لنجاح الحل وجديته. عقد مؤتمر باليرمو في إيطاليا حول ليبيا، بعد تنسيق إيطالي روسي تم خلال الفترة الماضية، استطاع دفع ملف التسوية السياسية قدماً.

مؤتمر وطني وانتخابات في 2019
عقد المؤتمر يوم الاثنين 12 تشرين الثاني الجاري، واستمر ليومين، بمشاركة ممثلين عن روسيا والدول العربية ودول غربية بينها: فرنسا والولايات المتحدة، بحضور رئيس حكومة «الوفاق الوطني» فايز السراج، وقائد الجيش الليبي خليفة حفتر، رغم أن الأخير نفى مشاركته في المؤتمر

فيما يبدو أن الإجماع الدولي اليوم يتجه أكثر فأكثر نحو الدفع بالحل السياسي للأزمات المتعددة، فإن ليبيا كما أفغانستان واليمن وغيرها، موضوع على القائمة.

تكلفة الحروب الأمريكية بالأرقام



بالحرب منذ 11 أيلول. بالإضافة إلى ذلك، تم دفع تكلفات الحروب التي قادتها الولايات المتحدة في أعقاب 11 أيلول بغالبيتها عن طريق الاقتراض، مما أدى إلى زيادة الدين الوطني وعجز الميزانية الأمريكية وفقاً للتقرير. ويحذر التقرير من أنه ما لم تقم الولايات المتحدة على الفور بإعادة الأموال المقترضة للحرب، فستكون هناك أيضاً مدفوعات فوائد مستقبلية، يمكن أن تزيد على 7.9 تريليون دولار بحلول عام 2053. وأن استمرار الولايات المتحدة في إنفاق مبالغ ضخمة على الحروب بدون حل وبدون وجود إستراتيجية لإنهاء الحروب، سيخلق مشكلة طويلة الأجل في الميزانية، ستؤثر على الأجيال القادمة.

نتيجة للعمليات العسكرية التي تقوم بها قوات «التحالف» منذ عام 2014 غير المصرح بها، والتي قدرها التقرير بأكثر من نصف مليون حالة وفاة. ووفقاً للتقرير، تختلف التكلفة المقدرة للحروب بـ 5.9 تريليون دولار اختلافاً كبيراً عن تقديرات البنتاغون لأنها لا تشمل فقط اعتمادات الحرب المقدمة لوزارة الدفاع - الإنفاق في مناطق الحرب في العراق وسورية وأفغانستان وباكستان، وفي أماكن أخرى تعينها الحكومة كمواقع لعمليات طوارئ في الخارج - لكنها تشمل أيضاً الإنفاق عبر الحكومة الفيدرالية نتيجة هذه الحروب. في آذار 2018، ادعت وزارة الدفاع الأمريكية أنها أنفقت 1.5 تريليون دولار فقط على المصروفات المتعلقة

كشف التقرير، أن الولايات المتحدة أنفقت أكثر من 5.9 تريليون دولار على الحروب في الخارج منذ عام 2001، أسفرت عن مقتل ما يقدر بنحو 500 ألف شخص. وحسب التقرير فإن حوالي 370 ألف شخص قتلوا بشكل مباشر من العنف المرتبط بالحروب الأمريكية، بينما الكثيرون ماتوا جراء سوء التغذية والبنية التحتية المدمرة، كما أدت تلك الحروب إلى تشرد أكثر من 10 مليون شخص. أشار التقرير أيضاً إلى عدد القتلى في صفوف العسكريين الأمريكيين والذي بلغ عددهم 6900 عسكري بالإضافة إلى 7800 من المتقاعدين العسكريين الأمريكيين. الأرقام الواردة في التقرير لا تأخذ بالحسبان أعداد الضحايا في سورية

نشر معهد
Watson for
International and
Public Affairs
تقريراً في تشرين
الثاني الجاري حول
تكلفة ما يسمى
الحرب على الإرهاب
الأمريكية بعد أحداث
11 أيلول 2001.

مسلسل أمريكي طويل

تستمر الحرب بين ترامب وإدارته مع وسائل الإعلام الأمريكية، الجارية منذ أن ترشح لمنصبه، لتصعد تارةً وتخبو أخرى بحسب الظرف الجاري وحجمه، لتظهر مؤخراً بشكل أكثر وضوحاً.

■ ماهر شرف

إن ترامب لا يعجب الكثيرين في الداخل الأمريكي، وهو بالتأكيد لا يعجب جميع من في الخارج، وأولهم من كانوا أصدقاء واشنطن طيلة العقود السابقة، ويحتمون بها ولأجلها، بسبب سياساته التي تعزل أمريكا وتقطع صلاتها بشكلها السابق مع حلفائها، نحو شكل آخر يلقي بأزمات أمريكا على حلفائها، وذلك بالتوازي مع لجم واشنطن الجاري من قبل الدول الصاعدة، عن تصدير الحروب وبؤر التوتر التي تنفّس بها عن أزمته على الصعيد الدولي.

■ ما هذا السؤال الغبي؟

مؤخراً، جرت جولة أخرى من المواجهة والاستفزاز المتبادل بين ترامب ووسائل الإعلام، فيما بدا أن ترامب تملل من هذه المسرحية وصعد بها حين وصف مراسل «سي إن إن» بالوقاحة وعدم المهنية في أثناء مؤتمر صحفي له حول الانتخابات النصفية للكونغرس، تلاها منع للصحفي من دخول البيت الأبيض، وبعد يومين جرى أمر مماثل في مؤتمر صحفي آخر مع مراسلة للمحطة الإعلامية ذاتها حين نظرت لموضوع التدخل الروسي المزعوم بالحملة الانتخابية في سياق استقالة وزير العدل «جيف سيثنز» وتعيين «ماثيو ويتاكر» المعروف

بانتقاده للتحقيق بالتدخل الروسي، ليحيبها ترامب عن سؤالها حول نية ماثيو بإعاقة التحقيق بـ «ما هذا السؤال الغبي؟»

■ الضرورة أسبق

نذكر من جديد هنا حول جوهر السياسات الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية، بين سبب ونتيجة، ومكان ترامب فيها، فالبعض ينطلق مقتنعاً بأن ترامب هو مسبب السياسات الأمريكية وأزمته اليوم، ويجعل منه شماعة يعلق عليها كل قذارة أمريكا، تلك القذارة التي تخرج على الملأ أكثر فأكثر مع مرور الوقت، ليحاول قسم من الإدارة

تعكس هذه الخلافات بين وسائل الإعلام الأمريكية وترامب واقع الانقسام الأمريكي الجاري



الانقسام الأمريكي الجاري، بين تيار يسعى للخروج من الأزمة بأقل الخسائر، في مقابل تيار الاستمرار بالنهج الأمريكي المعتاد حتى الرق الأخير، ما يعكس الخلافات السياسية المرتبطة بتعارض المصالح الاقتصادية.

ورغم جعجة وسائل الإعلام ليلاً نهاراً في محاولة لقلب هذا الواقع، وتحريض الرأي العام وتقليبه، التي قد تنجح بخلع ترامب ومنعه من استمرار ولايته، أو الترشح على الأقل لولاية ثانية، فإن الواقع الأمريكي سوف يصدر غيره كما صدر ترامب كحامل للضرورة الأمريكية اليوم.

الأمريكية في الداخل وشركاؤهم ممن هم في أعلى هرم الرأسمالية دولياً، أن يلقوا بها عن أكتافهم كلما ظهرت، إلا أن الحقيقة بعكس ذلك، فمجمال هذه السياسات السابقة مع تعمق الأزمة الرأسمالية والتغيير في الميزان الدولي جميعها هي من أنتجت بل وفرضت على واشنطن شكلاً سياسياً جديداً ومختلفاً، وما ترامب بإدارته ومشروعه سوى حامل لها، فإن لم يكن هو، لانتجت غيره وأصابه ما يصيب ترامب اليوم.

■ بدل ترامب هنالك عشرة

تعكس هذه الخلافات بين وسائل الإعلام الأمريكية وترامب، واقع

جيش أوروبي في مواجهة الناتو

■ يزن بوظو

إن الخلافات الأوروبية-الأمريكية تتعاظم بمرور الوقت وتذهب في مسارين مختلفين تماماً، المعلن منها والظاهر، هو: انسحابات واشنطن من الاتفاقات الدولية في مختلف الاتجاهات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وضماً ما هو خلف الستار تكون الابتزازات المالية على إثر الأزمة الرأسمالية عموماً وتراجع الولايات المتحدة.

■ قصة قديمة

قبل الدخول بالدعوة الأخيرة لماكرون، يجب العودة قليلاً في الزمن والتذكير بالخلاف الأوروبي-الأمريكي حول الناتو، الذي طغى على السطح حين قام ترامب بالهجوم المباشر على الدول الأعضاء كافة والضغط عليهم لدفع التزاماتهم المالية لواشنطن، واصفاً أمريكا بأنها من قامت بحماية أوروبا بشكل أساس منذ إنشاء حلف الشمال الأطلسي، مطالباً إياهم بتخصيص 4% من الناتج المحلي في كل دولة للشؤون العسكرية، مما أطر عليه وابل من الانتقادات حينها، ليجري بعدها الحديث أكثر عن جدوى الناتو نفسه والحاجة إليه، مما

دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مؤخراً إلى القيام بإنشاء جيش أوروبي موحد، مما أثار جدلاً واسعاً حول هذه الفكرة أوروبياً ودولياً، فهل يصبح حقيقة أم يكون وهماً؟



مُظهرًا تلك الخلافات الداخلية والخارجية مع واشنطن، بكونه هجمة أخرى ضمن سلسلة الهجمات والابتزازات المتبادلة بين الأوروبيين والأمريكيين حول الحلف نفسه، ضمن سباق من يخرج بأقل الخسائر من الناتو قبل استنفاده وتفككه، وصولاً لتفكك الاتحاد الأوروبي برمته، وانتهاءً بتفكك المعسكر الغربي على العموم وتبلور العالم الجديد متعدد الأقطاب.

موافقتها كذلك، في حين رفضت كلاً من الدنمارك وهولندا.

■ المعسكر القديم شاخ وانتهى

في الحقيقة قيام جيش أوروبي موحد هو ضرب من الخيال عملياً نظراً للخلافات الأوروبية الداخلية نفسها، وتعارض المصالح فيما بينهم سياسياً واقتصادياً، إلا أن الطرح ليس كذلك، بل يأتي بسياقه الطبيعي

يهدد عملية استيلاء واشنطن لديونها وريعتها من عبر الحلف، ثم بعد وقت قامت واشنطن بالتهديد بالانسحاب من معاهدة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى، لتكون هذه الخطوة بأحد جوانبها تهديداً أمنياً مباشراً لأوروبا، يجعل حاجتها لحلف مشترك يوازن القوى العسكرية ضرورة، أي: ضغط أمريكي إضافي على الأوروبيين للتمسك بالناتو، ولكن حينها تكون أوروبا تحت رحمة واشنطن بشكل أكثر قسوة، ومُضطرة إلى أن تسدد التزاماتها تلك في مقابل الحماية الأنفة الذكر.

■ ردّة أكثر

لكن لم يمضِ الكثير من الوقت حتى خرج ماكرون بدعوته تلك رداً على هذه الضغوط، وتهديداً لواشنطن بالمعنى السياسي، حيث أشار إلى ضرورة أن يقوم الاتحاد الأوروبي بحماية نفسه من روسيا والولايات المتحدة ذاتها، ووافقت على هذه الدعوة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، التي كانت لها حصة خاصة من الهجوم الأمريكي على أعضاء الناتو حين ابتزها ترامب بخصوص «مشروع السيل الشمالي 2» مع روسيا، وأبدت إسبانيا على لسان وزيرة دفاعها

الصورة عالمياً

أفغانستان: بين حلول الشرق وما أفسده الغرب



في التاسع من تشرين الثاني الجاري جرت مجموعة من الجلسات والمناقشات لما يُعرف بـ«صيغة موسكو» في روسيا بين مختلف الجهات ذات الصلة بالمشكلة القائمة في أفغانستان.

■ جواد محمد

ضمت الاجتماعات المذكورة - وللمرة الأولى - ممثلين عن حركة «طالبان»، ورغم أن كابل رفضت إيفاد وفد رسمي إلى اجتماع موسكو، إلا أنها اكتفت بإرسال ممثلين عن المجلس الأعلى للسلام، الذي يعد مؤسسة سياسية غير حكومية، ويتم تعيين قيادته من قبل السلطات الأفغانية، بالإضافة إلى مشاركة سفير أفغانستان لدى موسكو، مما يعتبر تأكيداً لمشاركة الحكومة. هذا بالإضافة إلى كل من روسيا والصين وإيران وباكستان والهند ودول أخرى، والولايات المتحدة التي حضرت كعضو مراقب.

الإجماع على التسوية

صرح الجانب الروسي عدة مرات منذ إنشاء «صيغة موسكو» في شباط 2017 أن الهدف منها، هو: راب الصدع بين طرفي النزاع في أفغانستان سياسياً وسلمياً بعد 17 عاماً من «الحلول» الأمريكية العسكرية البحتة، والتي لم ينتج عنها سوى تحويل أفغانستان إلى أكبر منتج للأعشاب المخدرة في العالم «حيث تعتبر المصدر الأول للأفيون في العالم حسب الأمم المتحدة».

يذكر أن نفوذ «طالبان» قد بلغ مستوى قياسياً حيث بات التنظيم يسيطر على ما يزيد عن 44% من مساحة البلاد، فيما كان يسيطر فقط على ما مجموعه 27% فقط في عام 2015. ورغم أنه لم يجر لقاء مباشر بين أطراف الأزمة الأفغانية، إلا أن جميع الأطراف أكدت على ضرورة مواصلة العمل في إطار «صيغة موسكو»، ما يعزز فرص

التسوية السياسية، حيث صرح رئيس المكتب السياسي لـ«طالبان» عباس استانكازي: بأن نتائج لقاءات التاسع من تشرين الثاني كانت إيجابية، فيما دعا وفد المجلس الأعلى للسلام إلى إجراء مشاورات مباشرة مع «طالبان»، التي رفضت بدورها التفاوض المباشر مع حكومة كابل، حيث أكد وفد الحركة في موسكو أن «طالبان» ستتناقش مع واشنطن بشأن خروج قواتها، وهو الأمر الذي ترفضه الحكومة حتى استتباب الأمن في عموم البلاد.

من جهته أكد زامير كابولوف، المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشؤون أفغانستان، على أن الاجتماع هو خطوة أولى نحو مباحثات سلام شاملة لحل الأزمة الأفغانية، حيث أكد كابولوف أن ما يهم روسيا هو التسوية وعملية إطلاقها بشكل مباشر بين حركة «طالبان» والحكومة، والقضاء على الإرهاب وتجارة المخدرات، معتبراً أن تنظيم «داعش» يمثل عدواً مشتركاً لـ«طالبان» وللحكومة.

في استيفاء الحالة

تعتبر «صيغة موسكو» أول محاولة جديدة لطرف دولي جاد باتجاه حلحلة سلمية للمعضلة الأفغانية المستعصية، بعد 17 عاماً من الغزو الأمريكي، والذي كان وبطبيعة الحال يتعمى عن تلك الحلول التي يمكن أن تحسن من وضع البلاد السياسي، وبالتالي الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم إلغاء مبررات التواجد الأمريكي العسكري في أفغانستان، الأمر الذي يعني بأن «صيغة موسكو» هي هجوم على المنهج الأمريكي الأعرج في إطار

التعامل مع الأزمات الدولية العالقة، والمولد لها، وهو المنهج الذي ينسحب على العراق وليبيا وأماكن أخرى من العالم.

إن التوازن الدولي قد ترسخ إلى تلك الدرجة التي تعطي للقوى الدولية الصاعدة، ولاسيما روسيا والصين، القدرة على إيجاد الحلول لتلك الأوضاع التي قد تنتهي بالانفجار، بعبارة أخرى، استباق الحلول لتلك القضايا قبل المزيد من التأزم، وهو ما يعتبر استمراراً لسياسة إطفاء الحرائق وبؤر التوتر المشتعلة في العالم عموماً، وخصوصاً في أفغانستان، التي يجري الحديث عن نقل مقاتلي «داعش» إليها، بهدف زعزعة الاستقرار في المنطقة، التي هي على تخوم روسيا والصين، المنافسين الإستراتيجيين لواشنطن.

إن القوى الدولية الصاعدة عندما تضي بتوجهاتها الدفاعية ضد محاولات الولايات المتحدة إشعال تخومها - وذلك بتأريض تلك المناطق التي يمكن أن تشتعل - هي تقوم بعملية هجوم ضد المنطق الأمريكي في التوتر، إذ أن الولايات المتحدة في سباق مع الوقت لتفكيك تلك البنى التي تحد من قدراتها على التأزم، الذي بات متففسها الوحيد لتأخير محنتها الاقتصادية، والتي لا خلاص منها، وهي في الوقت ذاته تعزز من قدرات الدول المتضررة على الاستقرار، بما يخدم مصالح شعوبها. إن اجتماعات موسكو تشكل انعطافاً جدياً في الأزمة الأفغانية، وبنظرنا إنجاز الحل، فإن أفغانستان اليوم تشكل نموذجاً جديداً، على المصلحة الكامنة في التوجه شرقاً، بعد سنوات من كوارث التوجه غرباً.

• وصلت عدة ناقلات تحمل الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى الولايات المتحدة، في وقت تضغط فيه واشنطن على عواصم أوروبية في مقدمتها برلين لوقف مشترياتهما من الغاز الروسي.

• أعلن البنغاليون عن نيته سحب المئات من عسكرييه من إفريقيا للتركيز على مواجهة «المخاطر» المحتملة من روسيا والصين، وسيتم الانتقال من المساعدة التكتيكية إلى تقديم الاستشارة والمعلومات الاستخباراتية.

• أكدت مفوضة الشؤون التجارية في الاتحاد الأوروبي سيسيليا مالمستروم، أن بروكسل بصدد إعداد قائمة طويلة من الصادرات الأمريكية لاستهدافها برسوم جمركية، في حال فرضت واشنطن جمارك على صادرات أوروبية.

• أصدرت لجنة إستراتيجية الدفاع الوطني تقريراً استنتجت فيه بأن القدرات العسكرية للولايات المتحدة تراجعت بشكل خطير، وأنها قد تخسر حرباً محتملة مع روسيا أو الصين.

• أعلن رئيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس الاتحاد الروسي فيكتور بونداريف، أن روسيا والجزائر تناقشان في الوقت الحالي إمكانية إنشاء مشروع عسكري مشترك لإنتاج الذخيرة.

• أكد ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسي، خلال مشاركته في قمة باليرمو في إيطاليا، أنه يجب إنشاء مؤسسات إدارية موحدة في ليبيا، من أجل الحفاظ على سيادة البلاد ووحدة أراضيها.

تعتبر صيغة موسكو أول محاولة جديدة لطرف دولي باتجاه حلحلة سلمية للمعضلة الأفغانية المستعصية بعد 17 عاماً من الغزو الأمريكي

إِذَا لَسْنَا مُضْطَّهِدِينَ وَمَنْهُوِينَ



يزعم المعجم الطبي «للصحة العقلية» بأنه يغطي مساحة شاسعة من التجارب اليومية للبشر. وفقاً لتقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية، فقد تزايدت معدلات الاكتئاب الحاد حول العالم بنسبة 18.4% بين عامي 2005 و2015، ليصل العدد إلى 322 مليون مصاب بالاكتئاب. ويظهر علم الأوبئة النفسية ارتفاع نسب الإجهاد النفسي والتوتر بين طلاب الثانويات، وارتفاع معدلات اليأس لدى الطلاب الجامعيين.

التغيرات الديمغرافية والاجتماعية. فبحلول عام 1910 كان التشرد والتسول منتشرين في المراكز الحضرية، ففي شيكاغو وحدها وصل عدد المشردين في الشوارع وفي النزل الرديء إلى خمسة وسبعين ألف منتشر عام 1923، وقدر مسح حكومي أجري عام 1915 أنَّ إجمالي عدد «العاطلين عن العمل» على الصعيد الوطني يبلغ خمسة ملايين، وينمو بمعدل يتجاوز معدلات الزيادة العامة في عدد السكان. ارتفعت نسب الطلاق أو الهجر إلى 20% من الأسر القاطنة في المناطق الحضرية بحلول عام 1930، مما أدَّى إلى زيادة عدد النساء والأطفال المحتاجين إلى الدعم الحكومي والخيري. وقد زاد انحلال شبكات الرعاية التقليدية بشكل مباشر من عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى ملجأ، حيث كان 74 ألفاً في 1890 وأصبح 150 ألفاً في 1904 وتخطَّ 267 ألفاً في 1922.

لقد تجاوزت تكلفة ما تم تقديمه للرعاية بمن تم وصفهم في حينه بأنهم «مجانين» كامل المقدمة للإنتاج الزراعي، حيث تزايدت معدلات الأمريكيين الذين تم تشخيصهم بأنهم «مجانين» ضعف معدلات الزيادة في عدد السكان.

باختصار، كان العقد الأول من القرن العشرين واضحاً في أنَّ البلاد تعاني من أزمة، لكن السؤال كان: أزمة ماذا؟ وفي مواجهة هذا السؤال، تحالف الطب النفسي المشكل حديثاً مع التخب الرأسمالية ومع فلسفة السياسات الليبرالية الجديدة، ليقول: إنَّ هذه الحالات من الاضطرابات الاجتماعية يمكن فهمها في ضوء مشاكل الصحة العقلية.

العواطف بوصفها مادة سياسية
إن أردنا أن نفهم الظروف التي تمت فيها الإشارة «للصحة العقلية» بوصفها العلاج الكلي لأمراض الولايات المتحدة، فعلىنا فهم الأشكال المهيمنة للأفكار السياسية التي نشأت بوصفها جزءاً من الإجماع الليبرالي الجديد. قدمت حقبة «الليبرالين الحدد» التصاعدية

يكن جنون الشك لديها بلا أساس. فالعقود التي تلت الحرب الأهلية كانت هي حقبة التراكم الرأسمالي الذي أدى بحلول عام 1900 إلى أن تمتلك 1% من الأسر نسبة 51% من الثروة، بينما ملكت ما نسبته 44% من السكان في القاع فقط 1% من الثروة.

بعد الانتقال إلى الاحتكارات الصناعية والأثمن والاندماج، في محاولة لزيادة الأرباح بشكل مصطنع عبر التحكم بالأسعار. عرّض هذا الأمر العمال العاديين إلى دورات النمو والكساد المصاحبين للمضاربات الرأسمالية. حيث باتت شرائح أوسع من السكان أكثر عرضة لاضطرابات الأسواق المالية. باتت الحرب الطبقية تعكّر صفو البلاد. كانت الهجمات الشعبوية هي المعبر عن السياسات الطبقية في فترة ما بعد الحرب الأهلية، وكانت هذه الحركات مشكّلة من الفلاحين والمستأجرين والملاك الصغار. ومع بداية القرن العشرين كان معظم الفلاحين الصغار عبيداً لرهون عقارية بمعدلات فائدة هائلة. كان ما نسبته 70% من القوى العاملة في البلاد قد تحولوا إلى عاملين بأجر، دون أرض وليس لديهم أي أمل بالاستقلال عن الأوغار شمة الصناعة والمالدة.

تسبب البؤس الشديد المصاحب لانتفاخ جيوب المضاربين والنخب الصناعية بازدياد انتشار المنظمات العمالية الراديكالية، ومن بينهم كانت منظمة «عمال العالم الصناعيين IWW» و«فرسان العمال» و«الاتحاد الأمريكي للعمال - AFL». شهدت الفترة ما بين 1870 و1905 أكثر من 37 ألف إضراب.

وفي سبعينهم للسيطرة على تحشد الطبقة العاملة، لجأت النخب الصناعية إلى الأعمال المسلحة والشرطة من أجل كسر الحركة العمالية بشكل عنيف كما حدث في عصيان هايماركت 1886 وإضراب منجم فضة كور دي-ألن 1892 وإضراب بولمان 1894 ومُنحة لودلو 1914.

كانت النخب مذعورة بسبب موجة الأمراض
الاجتماعية الجديدة الناجمة عن هذه

في حقبة «البروزك» - وهو عقار مضاد للاكتئاب- ومتنقديه، بات من الشائع وضع قصة تطور العلوم النفسية ضمن إطار الحرب بين التفسيرات البيولوجية والنفسية للاضطرابات العقلية. لكن خطأ هذا التفسير التاريخي هو عدم أخذه بالاعتبار، وأن الطب النفسي منذ نشوئه كان مبنياً على تحريك هذا الانقسام، ووضعه بشقيه تحت عنوان ما كان يطلق عليه اسم: «الطب النفسي الديناميكي». لقد كان النضال الحقيقي منصباً على إنشاء مجال طبي تتم إدارته من قبل خبرات علمية غير مسببة.

لم يكن إنشاء الطب النفسي ونشره ممكناً بشكل مؤسساتي إلا عبر الدعم المالي الكثيف الذي قدّمه رأس المال الصناعي في العصر المُدْهَب، وتحديدًا مؤسسة روكفلر. إنَّ قصة أصل الطب النفسي هي على ذلك قصة استثمار رأس المال الصناعي جزءاً من أرباحه المذهلة في مأسسة شكل جديد من المعرفة وليس في إنتاج البضائع. شكّل يمكنه أن يولّد إجماعاً حول تفسير العلل الاجتماعية بأسباب طبية.

أزمة ماذا؟

ترسّخت فكرة الصّحة العقلية في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين في الولايات المتحدة، ليس كونها فكرة قد أن أوانها، بل بسبب التهديد الذي شكلته الأفكار الاشتراكية الراديكالية المنتشرة.

كانت النخب الأميركية في مطلع القرن العشرين ثمة بالثروة، حتّى عندما كانت مذعورة من شبح ثورة اشتراكية عنيفة. ولم

■ زولا کار

تعريب وإعداد: عروة درويش

لقد جعل تطييب الأشياء «medicalization» من لغة «الصحة العقلية» أمراً مقدساً وعابراً للأطراف السياسية، حتى بين اليسار. لكن هذا الخطاب يريدنا أن نرى معدلات اليأس والخلل الاجتماعي بوصفها أمراضاً بيولوجية وليست عللاً ناجمة عن ظاهرة التفاوت الطبقي المتفشية وظروف العمل البائسة، ويريدنا أن نعتبر الأمر من البهديات، إنه هذا في الواقع مرتبط بشدة بتاريخ سياسي.

خلفيات ابتكار الطب النفسي
 إِنَّ مأسسة الطب النفسي، كأمر مُجمَع عليه،
 قد تطلَّب تنسيقاً عالياً بين القادة الطبيين
 والصناعيين وأصحاب المال الكبار الذين
 دعموا هذه المبادرة.

لقد كان ابتكار الطب النفسي في أوائل القرن العشرين مدفوعاً بالحاجة إلى إيجاد لغة يمكن من خلالها تحويل المشاكل الاجتماعية إلى مشكلات طبية تتم إدارتها بشكل أفضل من قبل خبراء علميين. وعليه فإن لغة الطب النفسي والصحة العقلية تبدو وقد تم تصميمها لتتقدم تزيافاً خيالياً وتبريرياً لليأس المزمن في ما يسمى «العصر المذهب» - مصطلح يستخدم للإشارة إلى الفترة الممتدة ما بين العقد السابع للقرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين من التاريخ الأمريكي- وذلك تحديداً لكونه قد تم ابتكاره وسط اللامساواة الهائلة في الثروة في المرحلة الأولى من هذا العصر.

تحالف الطب
النفسي مع النخب
الرأسمالية ومع
السياسات الليبرالية
الجديدة لاقول بأنَّ
حالات الاضطرابات
الاجتماعية هي
مشاكل صحّة
عقلية

بل مجرد مرضى عقليين!

للطب النفسي «APA» عام 1921 لتأخذ على الفور دوراً ريادياً في تقديم الإطار النفسي كأمر رئيس في حل مجموعة متنوعة من المشاكل الاجتماعية. قام رئيس الجمعية ألبرت باريت في خطابه الرئاسي عام 1922 بالإشادة بالدور الجديد للطب النفسي: فهو لم يعد مقتصرًا على المصحات العقلية، بل يجب أن يمتد ليؤثر في أي مكان «يضطرب فيه المسار السلس للتقدم الاجتماعي».

المرض والطبيعة

لطالما كان الهدف النهائي: إظهار الطب النفسي على أنه طب الطبيعة وليس طب الأمراض: ولهذا كان يجب إيجاد الموقع المرضي داخل عالم الحياة الطبيعية، وليس في موقع متميز عنها. تم تحقيق هذا الهدف بشكل كبير بحلول عام 1920، لكن إنشاء الطب النفسي كان يتطلب إعادة تكيف هائلة على مدى عقدين لنظام المصحات العقلية. فقد اعتمد على دمج نظام الجامعات الجديد في البلاد مع الصيغ المنشأة حديثاً لمشفى الطب النفسي، والمخصصة لإدخال الطب النفسي في قلب الحياة اليومية.

تمت إعادة صياغة دور مستشفيات الطب النفسي: فالأماكن التي كانت مقار احتجاز للمجانين المزمين يوماً ما، باتت الآن مجرد مواقع لعلاج أولئك الذين عانوا من مشاكل مزمنة في التلاؤم والتكيف. فكما وصف الأمر أحد مشاهير الطب النفسي ألبرت دويتش، كانت مشافي العلاج النفسي: «مراكز تبادل معلومات تقوم بفرز الأشخاص الذين لا تكون انحرافاتهم العقلية من نوع أو درجة تجعلهم غير ملائمين اجتماعياً، عن الأشخاص الذين تتطلب اضطراباتهم «طويلة الأجل» الدخول إلى مثل هذا النوع من المستشفيات».

لقد كانت مستشفيات العلاج النفسي هي جوهرة التاج في الطب النفسي الليبرالي الجديد، فقد مزجت الأبحاث الجامعية والعلاجات الفعالة، مستندة إلى ما يمكن صياغته بكلمات المؤرخة كريستين شيا: «العلل العقلية هي السبب في انتشار الأمراض الاجتماعية التي تشمل الجريمة والدعارة والمشاكل العمالية والعصيان المدني والانحرافات الشبائية». تم على الفور دمج مستشفيات الطب النفسي في نظم الرقابة القانونية والاجتماعية، حيث عملت جنباً إلى جنب مع محاكم الأحداث ولجان السجون وهيئة الحوادث الصناعية وهيئة الهجرة.

وخلال فترة قصيرة شهدت المستشفيات الجديدة تحولات جذرية من حيث المرضى: فبعد عام واحد على افتتاحه، عين مستشفى بوسطن للطب النفسي أكثر من عشرة آلاف مريض خلال عام واحد.



مختلف عن مشاكل الحياة اليومية. الرجل الذي كان يسعى لإنشاء طب نفس الإخضاع كان يدعى أدولف ماير، وكان متدرباً في جامعات ألمانيا على طب النفس التجريبي، وكان تواقاً للحصول على الدعم المالي لمأسسة رؤاه. الرؤى التي لم تكن أقل من إنشاء علم عام للعقل موجه بشكل محدد بما يخدم أهداف الليبراليين الجدد.

لقد كان مفهوم «سوء التلاؤم» هو حجر الأساس للطب النفسي الأمريكي، حيث ادعى بأنه مجال موسع مؤهل للحكم العلمي على الصحة العقلية للبلاد. فكما كتب ماير عام 1907: «إن هدف الطب النفسي المبني على قواعد بيولوجية، هو مساعدة الناس في إيجاد مكانهم في الطبيعة وفي النسيج الاجتماعي، وذلك للوصول إلى رؤى ببناء عوضاً عن الانسحاق للدعاية المدمرة عن الوعي الطبقي والتركيز الطبقي، وذلك لبذر أسباب الثقة بدلاً من الغضب والشك الصبائي، والتدخل حيث نريد النوع الصحيح من النظام وضبط الذات، وذلك لتحقيق الاتزان والرضى في ظل نظام ثوري مبعد بدلاً من نظام عنيف».

بحلول العشرينيات بدأت رؤى ماير تتثبت. فقد تم إنشاء الجمعية الأمريكية

وجدت الطبقة
الرأسمالية
الحاكمة في الطب
النفسى وسيلة
لصبغ السياسة
بصبغة طبية مما
يسهل التحكم
الاجتماعي ويؤمن
قبول التوافيق
الايدولوجي

الغاضبة. إنها وحدها التي تمنع أن يتم هجر أكثر سبل الحياة مشقة وحرماناً من قبل أولئك الذين اعتادوا أن يسيروا عليها. إنها تبقى الصياد وعامل السفينة في البحر خلال الشتاء، وتحتجز عامل المنجم في ظلمته، وتثبت المزارع في حجرته وأرضه الوحيدة خلال أشهر الثلج. إنها تحميناً من غزوات أهل الصحارى والمناطق المتجمدة... إنها تحتفظ بالطبقات الاجتماعية المختلفة بعيدة عن الاختلاط».

نموذج سوء التلاؤم

اعتمد نشوء الطب النفسي في الولايات المتحدة على التواطؤ في المصالح بين النخب الليبرالية الجديدة والطبقة الحاكمة المالية والصناعية ومتبصري الطب النفسي الحديث حينها، والذين كانوا يبحثون عن دعم مؤسسي. فقد وجد الليبراليون الجدد، وكتلة الطبقة الرأسمالية الحاكمة في الطب النفسي وسيلة لصبغ السياسة بصبغة طبية، مما يسهل التحكم الاجتماعي ويؤمن قبول التوافق الايديولوجي.

فقد قام المتبرعون الصناعيون من جانبهم بتزويد الطب النفسي بدفقات التمويل الهائلة اللازمة لمأسسة الإذعان. وكان الهدف الموحد لدى جميع الأطراف هو إعادة تأطير المشاكل الاجتماعية والسياسية بوصفها مسألة اعتلال طبي- بيولوجي، والذي يمكن إدارته بأفضل ما يمكن من خلال مسحة المختصين نفسياً المقدسة.

في بداية القرن الماضي لم يكن هنالك اختصاص موحد يدعى بالطب النفسي. كانت رعاية المرضى في المصحات العقلية من اختصاص أطباء يسمون «معالجي التغريب alienists»، وكانوا لا يتشاركون إلا القليل جداً مع الأطباء المتخصصين، أو مع أطباء الأعصاب. كان يتم تقييد المشخصين بالجنون في المستشفيات ولكنهم لم يحصلوا إلا على قليل جداً من العلاج النشط، وكان يُنظر إلى نوع الجنون الذي يحتاج إلى مأسسة بأنه

وصفة تتناغم وتطابق اجتماعي لأمة يمزقها الصراع الطبقي والأمراض الاجتماعية. كانت هذه الرؤية للمجتمع بوصفه كائناً موحداً مضمونة من خلال «التكيف العاطفي» و«الصحة العقلية» للفرد. سيتم تأمين نجاحها من خلال حكم خبراء تكنوقراط مجبولين على الخير، مدربين ومحققين في نظام الجامعات الجديد في البلاد.

وفي مواجهة الشبح الحتمي للانهايار الاجتماعي، أو الثورة المتعددة في روسيا، شرع الليبراليون في مطلع القرن الماضي في مشروع سياسي يثبت إعادة تعريف الديمقراطية. فلم تكن الوحدة الأساسية للسياسة هنا هي الملكية، بل النفسية. فقد قامت هذه النظرة الفلسفية- السياسية بوضع مسألة الملكية «من عدمها» جانبا، ومنحت الأولوية للفرد بوصفه كينونة نفسية متكيفة على الدوام مع العادات الثقافية، وتعتبر ذات علاقة بالوحدة المتناسكة اجتماعياً، غير قابلة للتشظي بسبب الصراع الطبقي.

وعليه فقد قام الليبراليون الجدد بنوع من الخدعة السحرية: فقد حولوا عبر تلويعهم بعضاً التكنوقراط النفسي فوق مشهد اللامساواة الاقتصادية العميقة الموضوع من سياسة ما يملكه المواطن إلى المجال النفسي المسيس حديثاً.

اختلفت الفلسفة السياسية لليبراليين الجدد عن سابقتها في ثلاثة مجالات رئيسية. أولاً: بدلاً من الفرد ذي الإرادة الحرة الذي تفترض الليبرالية الكلاسيكية وجوده، تنظر الليبرالية الجديدة إلى الفرد بوصفه يحفز من دوافع غير واعية وتشكيلات تحدث عادة تحت سطح الفكر الواعي أو الاختيار. فوفقاً لهم، يتشكل الفرد من تراكم عاداته. فكما كتب المختص النفسي البراغماتي المؤثر وليام جيمس عام 1890:

«وعليه فإن العادة هي العجلة الهائلة للمجتمع، وهي أعلى عوامله المحافظة. إنها وحدها من تبقينا جميعاً داخل حدود الطاعة، وتحمي أطفال الأثرياء من ثورات الفقراء

الطب النفسي ضد الشعور الطبقي

أصر القادة العماليون على الطبيعة المتشظية للمجتمع، الطبيعة التي تراها المصالح الطبقة والملكية. وبكل تأكيد كانت المحاولة لتحديد التحليل الطبقي موجودة في قلب مأسسة الطب النفسي، وبالتالي تحييد السياسات العمالية الراديكالية. فكما كتب ماير عام 1919 في مقال بعنوان: «عدم الرضى، مشكلة نفسية صحية»: «عندما نريد أن نحافظ أو ننشئ ديمقراطية عصرية، فإن علينا أن ندع القادة العماليين والجميع يدركون بأن المظاهر العديدة لعدم الرضى تتغذى على الرغبات الشخصية التي لا يمكن بشكل من الأشكال أن يتم إرضاؤها، ويجب تحويلها أو إعادة تنظيمها بشكل صحيح... نعتقد بأننا جميعاً راغبون بالاعتراف بأن الدُم وعدم التشجيع والبيول العدوانية هي من بين أعظم أعداء الفاعلية لدى كل الأفراد والمجتمعات. وكونهم يعيدون عن صيانة الطبائع، فإنهم يصبحون خطراً على التكيف النفسي- البيولوجي. إن مرض عدم الرضى يعبر عن نفسه في الإضرابات العمالية، وكذلك بطرق نموذجية أخرى في مختلف المهن، مثل: خادم المنزل المتقدم، عندما نزرع ونشجع الشعور الطبقي».

الأبطال الخارقون وتعميم العجز



وجدتها

د. عربوب المصري



هواء سام يومياً

في كل يوم يتنفس حوالي 93% من أطفال العالم الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً (1,8 بليون طفل) الهواء الملوث بشدة، مما يعرض صحتهم ونموهم لخطر شديد. ومن المأساوي أن العديد منهم يموتون: وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أنه في عام 2016، توفي 600000 طفل بسبب التهابات الجهاز التنفسي السفلي الحادة الناجمة عن الهواء الملوث.

تقرير جديد لمنظمة الصحة العالمية عن تلوث الهواء وصحة الطفل: يتحدث عن الخسائر الكبيرة بسبب تلوث الهواء الخارجي والمنزلي على صحة أطفال العالم، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

ويكشف أنه عندما تتعرض النساء الحوامل للهواء الملوث، فمن الأرجح أن يلدن قبل الأوان، وأن يكون لديهن أطفال صغار ناقصو الوزن عند الولادة. يؤثر تلوث الهواء أيضاً على النمو العصبي والقدرة المعرفية، ويمكن أن يؤدي إلى الإصابة بالربو وسرطان الأطفال. الأطفال الذين تعرضوا لمستويات عالية من تلوث الهواء قد يكونون أكثر عرضة للأمراض المزمنة، مثل: أمراض القلب والأوعية الدموية في وقت لاحق من الحياة. يقول الدكتور تيدروس أدهنوم غبرييسيس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية: «إن الهواء الملوث يسمم ملايين الأطفال ويدمر حياتهم». «هذا أمر لا يُغتفر. يجب أن يكون كل طفل قادراً على تنفس الهواء النقي حتى يتمكن من النمو وتحقيق إمكاناته الكاملة.»

أحد الأسباب التي تجعل الأطفال عرضة بشكل خاص لأثار تلوث الهواء، هو أنهم يتنفسون بسرعة أكبر من البالغين وبالتالي يمتصون المزيد من الملوثات.

كما أنهم يعيشون على مقربة أكثر من الأرض، حيث تصل بعض الملوثات إلى تركيز الذروة - في الوقت الذي لا تزال فيه أدمغتهم وأجسادهم تتطور.

كما أن الأطفال حديثي الولادة والأطفال الصغار أكثر عرضة لتلوث الهواء المنزلي في المنازل التي تستخدم بانتظام الوقود الملوث في الطهي والتدفئة والإضاءة.

«تلوث الهواء يقوض أدمغة أطفالنا، ويؤثر على صحتهم بطرق أكثر مما نتعتقد. لكن هناك العديد من الطرق المباشرة للحد من انبعاثات الملوثات الخطيرة، كما تقول الدكتورة ماري نيرا، مديرة قسم الصحة العامة، المعطيات البيئية والاجتماعية المحددة للصحة في منظمة الصحة العالمية.

من الهام تنفيذ تدابير السياسة الصحية، مثل: تسريع التحول إلى طرق أنظف من حيث الوقود في الطهي والتدفئة، وتشجيع استخدام النقل الأنظف، والإسكان الموفر للطاقة والتخطيط الحضري. وتوليد طاقة منخفضة الانبعاثات وتقنيات صناعية أنظف وأكثر أماناً وإدارة أفضل للنفايات البلدية.

انطلقت بعض نظريات علم الاجتماع من العلاقة بين الهرمية الاجتماعية والأدوات الاجتماعية التي تبنيها هذه الهرمية وتعيد إنتاجها. وركزت هذه النظريات على أن الهرمية الاجتماعية للنظام الرأسمالي تثبت أدواتها الاجتماعية لكي تكون المتحدث غير العلني باسمها. فتنبئ ببطء وعياً في عقول الأجيال القادمة مرتكزة على إعادة إنتاج الهرمية الاجتماعية نفسها، مرتكزة على هرمية الأعلى والأدنى نفسها، ومن يمتلك القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع لكي يقرر، ومن يمكنه الوصول إلى فرص أكثر وأوسع، ومن لا يمكنه. في هذه العملية لا يحدث بناء الوعي بطريقة مباشرة، أي: أن من يقيم بناء وعيه ينتشر هذا الوعي بطريقة غير مباشرة مثلاً عبر التعليم، لكي يصبح الفرد نفسه من ضمن هذه الهرمية متمركزاً في موقعه الاجتماعي ويصبح هو أيضاً جزءاً من هذا البناء عبر الدور الاجتماعي الذي يحصل عليه.

الحرب على الإرهاب

بعيداً عن الأفلام في الحياة اليومية، تلعب ثنائية الخير والشر نفس أسلوب أفلام الأبطال الخارقين في «الحرب على الإرهاب»، أو «النضال نحو ديمقراطية الشعوب». ف «التعاطف» الذي حصلت عليه الولايات المتحدة الأمريكية في «حربها على الإرهاب» نفى الجانب الآخر في تدمير عدة دول في العالم، وانطلق من ثنائية الخير والشر والحق المطلق لأي منهما. حصلت الولايات المتحدة على هذا الحق المطلق، ومارسه كما يمارسه الأبطال الخارقون، بتدمير نصف الكوكب لكي ينقذوا أنفسهم من الموت. وزرعت وعياً في عقول الشعوب على أن ما تقوم به هو لمصلحتهم، وجعلتهم يسقطون الشر على شريحة واسعة من شعوب العالم. فالتعاطف مع شعوب الدول التي «تصدّر الإرهاب»، أو بالإجمال مع شعوب منطقتنا لم يبن بل قابله إسقاط على أن هذه الشعوب تمثل الشر الذي يجب أن نحاربه، فأصبحنا «خسائر جانبية» على طريق «الخير» الأمريكي.

نحو الشر، أو نحو الخير، أي المطلق في الأمور والمطلق في الحياة، والقدرة الذاتية في التعامل أو حل مشاكل الحياة. وما تعرضه أيضاً عدم القدرة على التعبير عن الوضع القائم إلا من خلال الخرافات، أو المبالغة في طرح الأمور التي تُطرح على أنها خارجة عن إرادة الشخصيات وتسمح بالتعاطف معهم. مثلما تنعكس في ذهن الأفراد أن حياتهم خارجة عن إرادتهم، وقوتهم إما موجودة أو لا، فلن تأتي القوى من داخلهم بل من مصدر خارجي. فطرح هنا فرضية، «شو بيطلع بالإيد؟»، التي تحمل جوابها بلا شيء، لأن الأمور لا تتحرك من ضمننا وبنا بل تتحرك خارجنا من قبل من يتربع على عرش الهرمية الاجتماعية.

وهذا التعاطف أو التماثل الوهمي مع هذه الشخصيات، يؤدي إلى اقتناع بما يقومون به، فالدمار والموت والكوارث التي تقوم بها شخصيات الأبطال الخارقة خارجة عن إرادتهم، وهي لمصلحة الخير، والخسائر البشرية لا تأخذ مساحة بسيطة في تكوين الوعي، لكون الطاغى هو الخير والشر وما يحصل أثناء ذلك لا يبرز بطريقة مؤثرة.

الدراما، جميعنا نمتلك بيوتاً فخمة، وسيارات حديثة، ونحدث بطريقة غريبة، أغرب من تلك التي نتحدث بها حقاً بخلط اللغات العربية والفرنسية والإنكليزية. أما الإنتاج الأرقى نسبة إلى قدرته على عكس الواقع، يصطدم بعرض الواقع كما هو «مثل بعض الأفلام المصرية أو الدراما السورية» من دون القدرة على إيجاد الحل، لكونه يضع نفسه بعيداً عنه، في الشاشة التي يعرض من خلالها وليس عبر تفاعل هذه الشاشة مع حياة الأفراد.

الأبطال الخارقون وثنائية الخير والشر

توفي الأسبوع الفائت ستان لي، صاحب شخصيات الأبطال الخارقة «الرجل العنكبوت، الهالك، وغيرهم» التي لعبت دوراً في بنية وعي الخير والشر عند ملايين الأفراد. يمتلك ستان لي العديد من الشخصيات التي تتمحور حول القوى الخارقة، انتقل بين الأرض والفضاء والتجارب الأمريكية في الحرب العالمية الأولى والسعي إلى عالم يسوده الخير. ما تعرضه هذه الأفلام بالإضافة إلى ثنائية الخير والشر، جشع الأفراد وجنوحهم

من الأدوات الاجتماعية: المؤسسات الحكومية التي تمثل الهرمية الاجتماعية بطريقة مباشرة أكثر من الأدوات الأخرى مثل: التعليم، الإعلام، الفن، والتي تعكس مثلاً الصعوبات وعدم القدرة على الوصول المتساوي بحسب القدرات في تلك الأدوات، وغير ذلك من طرق غير مباشرة.

تلعب الأفلام دوراً مهماً في هذه العملية، فهي إحدى طرق بناء وعي الأفراد. خاصة في أنها تمثل حياة خارجة عنا، تعكس لنا ما نريد أن نعيشه ونؤمن به. فهي بعيدة عن الأفراد ولا تتعلق بحياتهم بشكل مباشر، ولا تتعلق بمصاعبهم اليومية، تسمح لهم بالتماثل الوهمي في تفاصيلها ومع شخصياتها. ولقد كانت الولايات المتحدة مدركة إلى هذا التفصيل فوظفت تمويلاً هائلاً في إنتاج الأفلام، التي كانت تعكس في كل لحظة تاريخية موقفاً أمريكياً من العالم. وحتى الإنتاج البسيط، في أغلب الأفلام أو الدراما اللبنانية، عكست وعياً في أذهان من يتابعها، على أن المشاكل الاجتماعية اللبنانية هي عبارة عن أخذ بالثأر، حيث جميع اللبنانيين يعيشون كما تعيش شخصيات الأفلام أو

النسخة الوحيدة من موحسن



■ لؤي محمد

الحرب «جائع»
تاريخي، ومصاص
دماء لا يشبع من دم
الشعوب، وفار كبير
يقضم من صفحات
الكتب، وتنين يحول
رفوف المكتبات إلى
رماد.

يعرف التاريخ العالمي ماذا فعل هولاء بمكتبة بغداد، وكيف تلون نهر دجلة بلون الحبر مدة طويلة، وكيف أتت الحروب الاقطاعية في الشرق على مكتبات ضخمة، حتى أننا اليوم نعرف أسماء كتاب كبار، ولكننا لا نعرف عن أعمالهم شيئاً، لأنها وببساطة غرقت أو أحرقت في الحروب.

والتهتمت نيران الحرب والتهب مئات المكتبات العامة والخاصة والمدارس والمراكز الثقافية.

النسخة الوحيدة من موحسن، هي النسخة الأخيرة المتبقية من كتاب «موحسن، واقع وأفاق» من تأليف الرفيق حسين الشيخ «حسين حميدي الشيخ». صدر الكتاب في دير الزور نهاية 2010 وبداية 2011، وطبع منه حوالي 500 نسخة، في 347 صفحة من القطع الكبير.

يتحدث الجزء الأول من الكتاب عن لمحة تاريخية لمدينة موحسن، التطور التعليمي والثقافي في المدينة، الوضع الاجتماعي ونضال الفلاحين ضد الإقطاع من أجل الأرض، والنضال الوطني التحرري ضد الاستعمار الفرنسي، وشهداء موحسن الأبرار.

أما الجزء الثاني فهو مخصص للأنساب العربية لسكان موحسن من عشيرة البوحليل.

وُثق الكاتب تفاصيل ثورة موحسن ضد الاستعمار الفرنسي المعروفة محلياً باسم ثورة «البوخابور» 1921، ونشوء منظمة للحزب الشيوعي عن طريق المعلمين الشيوعيين بعد 1950، المنظمة التي لعبت دوراً مهماً في انتفاضة فلاحي موحسن ضد الإقطاع بداية خمسينات القرن العشرين والتي

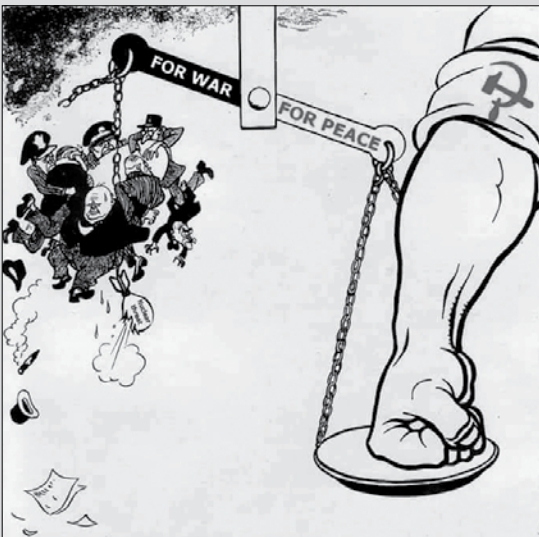
كما وثق معلومات عن أبناء موحسن الذين درسوا الإعدادية، من حصل منهم على شهادات جامعية في الطب والصيدلة والهندسات والكليات الأدبية وغيرها.

منعت الأزمة السورية توزيع الكتاب سنة 2011، وأحرق القتال الدائر في دير الزور نسخ الكتاب الـ 500 سنة 2012، ولم يبق منه سوى نسخة وحيدة، كوثيقة شاهدة على تاريخ مدينة موحسن في القرن العشرين.

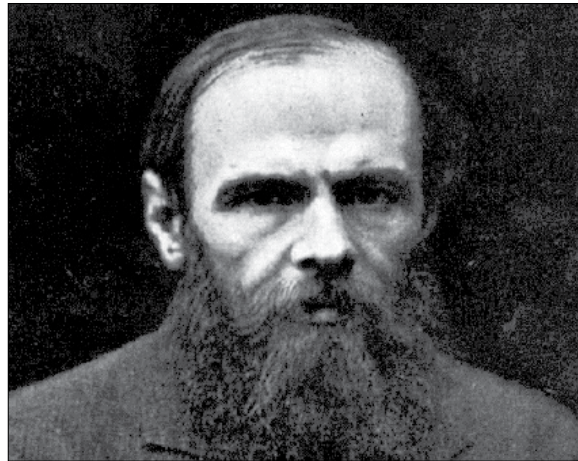
تعرف محلياً باسم «قومة موحسن». كما وُثق الكاتب السيرة الذاتية والصور الفوتوغرافية لشهداء مدينة موحسن الذي سقطوا في النضال ضد الاستعمار الفرنسي وحرب حزيران 1967 وحرب تشرين 1973 وحرب الاستنزاف الأولى 1968-1970 والثانية 1973-1974، وحرب لبنان 1982، ومعارك المقاومة في فلسطين والعراق، والذين بلغ عددهم 27 شهيداً.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



تغيرت موازين القوى في تاريخ البشرية عدة مرات، وفي القرن العشرين حدث تغيير في توازن القوى العالمية بين قوى السلم من جهة وقوى الحرب من جهة ثانية، تغيير لصالح قوى السلم العالمي المتمثلة بالاتحاد السوفيتي. في الصورة: رسم كاريكاتير سياسي للفنان السوفيتي بوريس يفيموف «1900-2008» بعنوان «توازن القوى»، وتبدو صورة مساعد عمالي مفتول يرجح الكفة لصالح الشعوب، ويبعثر الكفة المقابلة التي تضم صانعي الحروب وناهي الثروات.



الكويت تحظر نحو الف كتاب

أدرجت السلطات الكويتية على القائمة السوداء نحو 1000 كتاب، وحظرتها من المشاركة في معرضها الدولي للكتاب الذي افتتح دورته الـ 43 يوم الأربعاء 14 تشرين الثاني. ومن الكتب المحظورة من العرض رواية الكاتب والصحفي والفيلسوف الروسي فيودور دوستويفسكي «الإخوة كارامازوف»، وهي رواية نشرت في القرن التاسع عشر وتتناول الأخلاق والإرادة الحرة والدين. وقد أدرجت وزارة الإعلام في القائمة السوداء أكثر من 4000 عنوان، بما في ذلك رواية «أحبد نوتردام» للروائي الفرنسي فيكتور هوغو، و«100 عام من العزلة» للروائي الكولومبي غابرييل غارسيا ماركيز، والكتب التي تعرض على الإضرابات.



عدد جديد من مجلة «جسور»

صدر العدد الجديد من مجلة جسور الثقافية الفصلية التي تصدرها الهيئة العامة السورية للكتاب بوزارة الثقافة، ونشرت في العدد الجديد مواضيع مترجمة من لغات مختلفة في الفن والأدب والسياسة، إضافة إلى عرض إصدارات عالمية في مجال الترجمة، والحديث عن شخصية العدد الفيلسوف واللغوي والناقد الأدبي الروسي ميخائيل باختين. بدأ العدد الذي حمل الرقم 11 بكلمة لوزارة الثقافة، وضم العدد مواداً عن الرقابة في الوقت الحاضر ونصوصاً مترجمة من التراث الصيني، وحول الترجمة الإعلامية وتاريخ الترجمة. إضافة إلى قصص قصيرة مترجمة لأنثريه غيلاسيموف وجوزيف اسبرجر وفريد باتين وغراتسيا ديليدا وايزابيل الليندي.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 18 / 11 / 2018» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

المواجهة الثقافية كعملية تغيير جذري



عن الخواء الروحي والبعد عن روح التضامن والتضحية، تم التطرق إليها من قبل الرئيس الصيني في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الماضي، وهذه دلالة على أهمية المسألة وحساسيتها.

مواجهة الليبرالية كعملية تغيير جذرية

الرفض «الأصولي» لمفاهيم «الغرب» من قبل العديد من القوى الرجعية في بلادنا مثلاً، والتي تعتبر هكذا ثقافة «غريبة عنا» ومهدمة لمجتمعاتنا، هو الطرف الآخر لليبرالية لا نقيضها الفعلي. فعدم الاعتراف بجوهر القوة المادية الدافعة خلف سعي القوى الاجتماعية إلى إشباع الجانب المعنوي، يعني: عدم الاعتراف بالبنية الطبقية في بلادنا، الحاملة لليبرالية والتي يجب تغييرها من أجل الإشباع الحقيقي لا المشوه لهذه الحاجات، المبني على التهميش وعدم المشاركة بإدارة المجتمع والتغيير. لهذا مثلاً: تتبادل القوى «الأصولية» والليبرالية الأدوار وتلتقي في علاقة تخادمية، أو ليست كما أغلب تيارات علم النفس السائدة التعقيفية المعبرة عن جوهر الفلسفات الزاهدة القديمة برفض وكره الحاجات الموضوعية؟ أما المطلوب هو كسر التناقض بين الشكل الليبرالي المأزوم جراء ظهور عجز طريق السعادة الليبرالي، مع الجوهر الموضوعي لوجود هذه الحاجات، وكسره يتم عبر الإطالة وإبراز هذا المستوى مترافقاً مع نمط حياة تشترك فيه القوى الاجتماعية في إدارة المجتمع والدولة وحياتها ككل، عندها تكتسب معنى وجودها وقيمتها الضرورية وينعكس حرمانها الروحي كما المادي.

وكيفية تحقق هذه الحاجات، وتأمين سبل التحقق الفعلي لها، أي: لا يكفي النفي السلبي لنظام ما حسب قول سمير أمين، بل المطلوب نفي إيجابي له. وفي حالة الثقافة الليبرالية السائدة لا يكفي رفض الشكل الليبرالي لظهور الواقع المادي، وهو حاجات الناس ودوافعها وأهدافها ومعانيها الوجودية، بل المطلوب أن يتحرر هذا المضمون الحقيقي من قشرته الليبرالية الكاذبة والقفعية.

الصين ومنع حملات «التبشير»

قامت الصين في الشهر الماضي، بمنع الحملات التبشيرية الدينية، التي بغالبها غربية، من الدخول إلى البلاد ومنع أي نشاط تبشيري بين الصينيين. فخلال السنوات الماضية أدى النمو الفعلي لحياة الصينيين من جهة، وتراجع التسييس الاجتماعي من جهة أخرى، إضافة إلى نمط الحياة الرأسمالي الاستهلاكي بشكل أساس، أدت إلى حالة من بروز حاجات روحية جديدة لدى الصينيين، مركزها معنى للحياة الفردية حيث لا يبدو أن المثل القائمة «حيث طابعها الاستهلاكي العام» في المجتمع قادرة على إشباعه، فلجأ الكثيرون إلى تبني المسيحية التي هي أعم في طرحها من الديانات الأرضية الشرقية. استغل هذا الواقع، لتدخل جهات تبشيرية عدة إضافة إلى ما سمي بـ «كنائس تحت الأرض» السرية والتي تقدم في جوهرها رفضاً للحكم الروحي في الصين، بحجة النظام «المحدد»، مؤسسة بذلك لعناصر ترمز اجتماعية لا يمكن إهمالها. أهمية دور إغناء الثقافة الاشتراكية في الصين وتدخلها في إعلاء شأن القيم الاجتماعية المنتجة، والبديلة

إن أي نظام اجتماعي لكي يسود لا بد وأن ينتج صورة عن العالم تتلاءم مع علاقاته الفعلية، وتؤسس لهكذا نظام على مستوى الوعي ومجمل الميدان الثقافي، بما هو مجموع القيم والمعايير و«الخطأ» الحياتية المتضمنة للأدوار الفردية والجماعية، أي: يؤسس أيديولوجيته الخاصة. لهذا فإن الأيديولوجية لا تنتج مرة وإلى الأبد، ولكنها تتحول مع تبدل شروط الواقع المادي الذي تعمل على خدمته وإرساء وجوده. لهذا كانت الليبرالية الفردية الطافحة بـ «الحرية» و«السعي للسعادة» هي ثقافة الرأسمالية منذ منتصف القرن الماضي

■ محمد المعوش

الزمني للفرد. أما في الجوهر السياسي للقمع، يعبر نمط الحياة الليبرالي انطلاقاً من مفهومه لـ «السعادة» عن رفض فكرة الصراع الطبقي السياسي، وأنه مهلكة للأفراد الذين سيحرقون حياتهم فيه، بل العيش «بهذوء» بعيداً عن الأحزاب الثورية خاصة ليستغلوا حياتهم بشيء خاص فردي «منتج». مستوى قمع الحاجات النابع من استحالة إشباعها ضمن الواقع المغرب الرأسمالي نفسه، متكامل مع مستوى مشروع السعادة الفردية ضد «أذية العمل السياسي الحزبي» وإبعاد القوى المضطهدة عن الصراع، هما نقطتا الارتكاز للممارسات الليبرالية لتثبيت القائم.

عجز الرفض السلبي عن المواجهة

على هذا الأساس تستمد الثقافة الليبرالية طاقتها الدافعة من الواقع وحاجات الأفراد، وتعميمها الوهم بإمكانية التحقق ضمن الواقع الرأسمالي التهميشي نفسه، من أبسط الأمور العاطفية الفردية وصولاً إلى إنتاج إنساني علمي أو فني أو اجتماعي. لهذا مثلاً: عبر الشيوعيون المجريون خاصة في كتاباتهم عن عدم كفاية المواجهة الثقافية السلبية، والمقصود فيها منع القوى الاجتماعية عن «التعرض» للمنتج الثقافي الرأسمالي، بينما المطلوب هو أن تكون القوى الاجتماعية متملكة لحاجاتها معرفياً

بعد اقتحام القوى المتضررة «حيث قدرت» مسرح التاريخ، كان لا بد من تعطيلها وهي على هذا المسرح بالذات، فالإبادة الجماعية والإلغاء الفعلي للقوى الاجتماعية الثائرة كلها ليست موضوعاً نسبة لرأس المال وتعارض مع وجوده نفسه، فكان ضرب القوى الثورية مترافقاً مع التنازل أو التسوية التاريخية لرأس المال، وكانت الليبرالية أداة الاستيعاب للجماهير لتعبر عن تحول الأيديولوجيا الرسمية للرأسمالية عن التزمت العلني في مراحلها الأولى تجاه القوى الشعبية.

أداة هجوم وقمع

هذا التحول الذي يبدو وكأنه دفاعي تجاه الموجة الثورية الأولى، هو هجومي بامتياز، حيث نقل نسبة من القمع الطبقي إلى شكل أعقد و«أنعم». فالتحول في نمط الحياة فرض ظهوراً لحاجات جديدة لا يمكن للتنظيم الرأسمالي للحياة أن يشبعها، وهي التحقق الذاتي والبحث عن قيمة الفرد ومعنى حياته ورفض ما يلغيهما. فكانت الليبرالية تعبيراً عن الحاجات الجديدة المعنوية منها، دون تحقيقها الفعلي، بل إشاعة الوهم بذلك، فصار القمع طويل الأجل يحقق هدفه على مدى العمر

المطلوب هو أن تكون القوى الاجتماعية متملكة لحاجاتها معرفياً وكيفية تحقق هذه الحاجات وتأمين سبل التحقق الفعلي لها